

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والأربعون

المجلد رقم ١ (A/47/1)

الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والأربعون

المجلد رقم ١ (A/47/1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩٢

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١	أولا - مقدمة : فرصة أعيد أغتنامها ٩ - ١
٢	ثانيا - الأمم المتحدة كمؤسسة ١٠ - ٥٥
٢	ألف - اتساع المسؤوليات ١٠ - ٢٢
٥	باء - تيسير أعمال الأمانة العامة ٢٣ - ٣٨
٨	جيم - بعث النشاط في الخدمة المدنية الدولية ٣٩ - ٤٣
١٠	دال - كفالة الاستقرار المالي ٤٤ - ٥٥
١٧	ثالثا - مشاركة عالمية من أجل التنمية ٥٦ - ١٠٩
١٩	ألف - نهج متكامل للتنمية ٦٤ - ٨٥
٢٣	باء - الاجراءات المتخذة من أجل التنمية ٨٦ - ١٠٤
٢٨	جيم - برنامج للتنمية ١٠٥ - ١٠٩
٢٩	رابعا - مساعي السلم ١١٠ - ١٦٤
٢٩	ألف - نظرة عامة على أنشطة الأمم المتحدة ١١٠ - ١٣٠
٣٤	باء - تحليل لخمس نزاعات ١٣١ - ١٥٥
٤١	جيم - النزاعات والمساعدة الإنسانية ١٥٦ - ١٦٤
٤٧	خامسا - الخاتمة: إقامة الديمقراطية، والتنمية ١٦٥ - ١٧٠

أولا - مقدمة : فرصة أعيد اغتنامها

١ - عندما توليت منصب الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، انعقد أول اجتماع في التاريخ لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

٢ - وكان اجتماع القمة هذا بمثابة التزام مجدد لم يسبق له مثيل، على أعلى مستوى سياسي، بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وجاء هذا الاجتماع إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ المنظمة. وكان صراع القوى طوال عقود الحرب الباردة وما انطوى عليه من افتراض أن التاريخ إنما يمثل تطور الصراع بين نظامين متنافسين، يطغى على العلاقات الدولية ويجعل تحقيق الأمل الذي أنشئت لأجله المنظمة أصلا غاية في الصعوبة. وفي ظل ذلك الوضع، بدا العالم الذي ارتآه الميثاق أمنية لمستقبل بعيد. وإن نجاح أغلبية الدول الأعضاء في إبقاء تلك الرؤيا حية طوال تلك السنوات الصعبة لجدير بالثناء والاعجاب.

٣ - وبانتهاء حقبة القطبية الثنائية، وبدء فصل جديد في التاريخ، ترى الدول من جديد في الأمم المتحدة أداة قادرة على صون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالعدل وحقوق الإنسان، وتحقيق "الرقى الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"، كما جاء في الميثاق. وكان اجتماع القمة رمزا للنقطة الفريدة التي تم بلوغها في الشؤون العالمية وفي تاريخ الأمم المتحدة.

٤ - وهكذا يمكن، في مستهل عهدي كأمين عام، أن يستشعر المرء بارقة أمل جديدة تلوح أمام ناظري أمم العالم، وإدراكا بأن ثمة فرصة هائلة سانحة ينبغي اغتنامها. ولم يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن أصبحت توقعات شعوب العالم تعتمد بهذا القدر الكبير على قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمل فعال يحظى بتأييد واسع النطاق.

٥ - وإنني إذ أكتب هذا التقرير، تبرز أمامي بوضوح حقيقة كبرى : وهي أنه، لم يسبق على الإطلاق، للأمم المتحدة طوال تاريخها، أن كانت بهذا القدر من التوجه نحو العمل وهذه الدرجة من الانشغال النشط، ولا كان متوقعا منها، على هذا النطاق الواسع، أن تستجيب للاحتياجات الملحة والشاملة في آن واحد. ومن الجلي أن في مقدورنا أن نحدث نهضة - - أن نخلق أمما متحدة جديدة لعصر دولي جديد.

٦ - وإن الانتقال من الأمم المتحدة القديمة الى الأمم المتحدة الجديدة ليس بالأمر اليسير، ولا هو بالخالٍ من المخاطر. فنحن ما زلنا نستوعب الدروس المستفادة من نهاية الحرب الباردة. فتنافس القطبين، الذي كان يحمل معه تهديدا ماثلا دوما بوقوع دمار نووي، كان يوفر إطارا ضعيفا للعلاقات الدولية. ويلزم الآن بناء هياكل جديدة وأكثر رسوخا. وإننا إذ نتطلع الى أيام مفعمة بالأمل، يجب علينا أيضا أن نكون مستعدين للتعامل مع المجهول. فقد أعقب زوال مجموعة من المشاكل العالمية ظهور العديد من المشاكل الأخرى.

٧ - وفي رأيي أن الأمم المتحدة لم تواجه زمنا كانت فيه بهذا القدر من الأهمية منذ فترة تأسيسها في عام ١٩٤٥. ومن الممكن جدا أن تحدد سنوات ما بين عام ١٩٩٢ والذكرى السنوية الخمسين في عام ١٩٩٥، مسار المنظمة ومساهماتها للجيل المقبل أو ما بعده. والتحسين مهمة لا تنتهي. ومع ذلك ثمة توقع، أتمنى أن أراه يتحقق، هو أن تنجز عملية التجديد الأساسية للأمم المتحدة مع بلوغها نصف القرن الأول من وجودها.

٨ - وفي ظل هذا الوضع، ووفقا للمادة ٩٨ من الميثاق، وبانقضاء ثمانية أشهر منذ أن توليت منصب الأمين العام، أقدم أول تقرير سنوي لي عن أعمال المنظمة. وفي هذه الصفحات، أحاول أن أعرض فهمي للمنظمة ولدورها المتغير في الوقت الذي يدخل فيه المجتمع العالمي مجالا مجهولا الى حد كبير. وإن ما نحتاج اليه هو توفر روح جديدة قوامها المصير المشترك والالتزام والإبداع الفكري لتحويل فترة الأمل الى عصر يتحقق فيه ذلك الأمل.

٩ - وفي الفرع الثاني من تقريرتي أتناول عملية التغيير التي تمر بها الأمم المتحدة كمؤسسة، ويتناول الفرع الثالث التحدي الذي يواجهه التعاون الدولي من أجل التنمية. ويستعرض الفرع الرابع عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وأخيرا، أعود الى الموضوع الرئيسي في تقريرتي وهو أن الحالة الدولية الراهنة تتطلب أن تكون المنظمة قادرة على التعامل بصورة شاملة مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية للتنمية البشرية. وهذا يقتضي التطبيق الكامل لمبادئ الديمقراطية داخل أسرة الأمم وداخل منظمنا. وإنني أعتبر هذه المسألة أولويتي الرئيسية بصفتي أمينا عاما.

ثانيا - الأمم المتحدة كمؤسسة

ألف - اتساع المسؤوليات

١٠ - على مدى هذا القرن، كانت كل نقطة تحول رئيسية تنعكس في تغيرات في مجتمع الدول. وقد أكد تأسيس الأمم المتحدة الوضع المركزي للدولة ذات السيادة بوصفها الكيان الرئيسي في العلاقات الدولية. وقد أتت نهاية عهد الاستعمار خلال عقود منتصف القرن بالكثير من الدول الأعضاء الجديدة إلى الأمم المتحدة. واليوم، يعكس الانتقال من عصر دولي إلى آخر موجة الدول الأعضاء الجديدة التي اتخذت مقاعدها الآن في الجمعية العامة : فقد انضمت إلى المنظمة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٢ كل من أذربيجان، وأرمينيا، وأوزبكستان، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسان مارينو، وسلوفينيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا. ومعظم هذه الدول الجديدة تمثل شعوبا نالت حريتها مؤخرا. وهي تجسد تجديدا للمفهوم الأساسي للدولة الذي تستطيع الشعوب من خلاله أن تجد وحدة وتعبيرا في المجتمع الدولي.

١١ - وفي كثير من هذه البلدان، كانت القيود التي فرضتها الحرب الباردة تعمل على كبت عداوات متأصلة الجذور. وكانت التباينات الإثنية والثقافية والدينية واللغوية مكبوحة بفعل القمع السياسي أو بالتهديد بالتدخل الخارجي والتصعيد الخطير. أما اليوم فأسباب الكبح أقل بكثير. وبدأ التنافس الصريح والصراع في الظهور من جديد. وبينما وجدت دول جديدة كثيرة نفسها حرة في اتباع أشكال أكثر انفتاحا من السياسة الاقتصادية تبشر بالتقدم، أصبح تحقيق وضع الدولة ذاته كثيرا ما ينطوي على انهيار أنماط التفاعل الاقتصادي القديمة والقابلة للتنبؤ.

١٢ - واليوم، ليست هناك دولة واحدة في منعة من التغييرات الثورية في النظام الدولي. فالافتراضات والتصورات والهياكل القديمة قد جرفتها موجة التغيير العارمة. وفي حين أن التغيير يجلب تجديدا ودينامية مضعفة بالنشاط، فإنه يمكن أيضا أن يجلب الفوضى والعنف. وسيتعين أن تتحقق مهمة تكييف مؤسسات العلاقات الدولية في فترة من الاضطراب العنيف. وستكون عملية التكيف مؤلمة ومكلفة، ولكن أمامنا فرصة منقطعة النظير لبعث حياة جديدة في مفرداتنا ومؤسساتنا.

١٣ - ولم يسبق أن أُلقيت على الأمم المتحدة في تاريخها أعباء كتلك الملقاة عليها الآن. فوجود المنظمة محسوس بصورة أقوى على نطاق العالم حيث تقوم بدور مساعدة الناس الذين يتعرضون للخطر أو يعانون من الحاجة أو اليأس. والأمم المتحدة في عمل متواصل : من اجتماعات ومشاورات مجلس الأمن على أساس يكاد يكون مستمرا، إلى عمليات حفظ السلم في أربع قارات ؛ ومن المساعي الحميدة والدبلوماسية الهادئة، إلى بعثات المساعدة الانسانية الأساسية والاستجابات لحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم ؛ ومن المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى مثل قمة الأرض، إلى أنشطة التعاون التقني في جميع البلدان النامية تقريبا.

١٤ - ويمكن ملاحظة نقطة التحول في حجم ونطاق أنشطة الأمم المتحدة بعد عام ١٩٨٧. فلأول مرة منذ سنوات كثيرة أصبح بالإمكان الاتفاق على مجموعة واسعة من القضايا، وكان ذلك إيذانا فعليا بنهاية الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن هذه النقطة ذاتها يمكن أيضا أن ينظر إليها باعتبارها تمثل بداية موجات الصدمات الناشئة عن انبعاث الصراعات القديمة وظهور عدد من المنافحات الجديدة. ويمكن للمرء أن يتبين بوضوح بعد عام ١٩٨٧ زيادة ناشئة عن ذلك في أنشطة الأمم المتحدة.

١٥ - وترد في الرسوم البيانية التي تأتي في نهاية الفرع الثاني والفرع الرابع رسوم بيانية توضح الدور المتزايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ولدى استعراض أعمال المنظمة على مدى السنوات الخمس الماضية لا يسع المرء أن يتجنب الاحساس بأنه ينظر إلى هيئة مختلفة اختلافا نوعيا. وبعض الأرقام هي أبلغ تعبير عن الساحة الدولية المتغيرة.

توسيع نطاق أنشطة مجلس الأمن

١٦ - يظهر عبء العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن اليوم حدوث زيادة كبيرة في هذا العبء، إذا ما قورن بعبء فترة الحرب الباردة، ويكفي لادراك مدى ما حدث من تغير الاطلاع على عدد الأنشطة المقررة. ففي عام ١٩٨٧ بكامله، اجتمع المجلس ٤٩ مرة، في حين انعقد ٨١ اجتماع رسمي في الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٢ فقط. وينعكس نفس هذا النمط المتغير تغيرا شديدا في عدد المشاورات. ففي عام ١٩٨٧ عقدت ٣٦٠ مشاورة ثنائية، وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٢، عقدت ٥٩٨ مشاورة. وبالمثل عقدت ٤٣ مشاورة للمجلس بكامله، في عام ١٩٨٧، في حين انعقد في الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٢ ما مقداره ١١٩ مشاورة. ونتيجة لهذا النشاط الموسع، اتخذ المجلس ١٤ قرارا في عام ١٩٨٧ بكامله، وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٢ اتخذ ٤٦ قرارا. وفيما يتعلق ببيانات رئيس المجلس، أدلى الرئيس بتسعة بيانات في عام ١٩٨٧، في حين صدر له ٤٣ بيانا في الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٢ فقط (انظر الشكليين ١ و ٢ في نهاية الفرع الثاني).

اتساع نطاق حفظ السلم

١٧ - بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٨٧، اضطلعت الأمم المتحدة بـ ١٣ عملية لحفظ السلم. وقد تم تنظيم ١٣ عملية جديدة لحفظ السلم منذ عام ١٩٨٨ بالإضافة إلى خمس عمليات استمرت من الفترة السالفة. وفي الوقت الحاضر، تدير الأمم المتحدة ١٢ عملية لحفظ السلم في مناطق مختلفة من العالم (انظر الشكليين ٥ و ٦ في نهاية الفرع الرابع).

١٨ - ويعمل ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين المأذون باستخدامهم تحت إمرة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم في العالم. وتقدر تكاليف عمليات حفظ السلم الموافق عليها في الوقت الحاضر بما يقرب من ٣ بلايين دولار في فترة الـ ١٢ شهرا الحالية، أي ما يزيد على أربعة أضعاف أكبر رقم سنوي سابق - هذا إذا لم تدع الحاجة إلى عمليات جديدة. وطبيعة عمليات حفظ السلام آخذة في التحول بسرعة، وتتطلب، إلى جانب الأفراد العسكريين، أعدادا كبيرة من المدنيين، بمن فيهم متخصصون في الإجراءات الانتخابية، والصحة، والتمويل، والهندسة والادارة. وعملهم حاسم بالنسبة لعملية بناء السلم التي تعقب حالات النزاع.

١٩ - وحقيقة تلك الزيادات الكبيرة تكشفها الأرقام المجردة. ففي عام ١٩٨٧ كان هناك ٦٦٦ ٩ من الأفراد العسكريين الموزعين. وفي أواسط عام ١٩٩٢ بلغ عدد من تم وزعهم ٢٨ ١٤٤ فردا. أما بالنسبة لأفراد الشرطة الموزعين، فقد بلغ عددهم ٣٥ في عام ١٩٨٧، وفي الوقت الحاضر، يبلغ عدد الموزعين من أفراد الشرطة ٤٦١ ٢ فردا، وفي عام ١٩٨٧ كان هناك ٨٧٧ من المدنيين الموزعين في عمليات حفظ السلم؛ وفي آب/أغسطس ١٩٩٢، بلغ عدد الأفراد المدنيين الدوليين والمحليين ٤٦١ ٩ فردا. (انظر الشكل ٤ في نهاية الفرع الرابع).

ازدياد المهام المكلفة بها الأمانة العامة

٢٠ - اتسع نطاق مسؤوليات الهيئة الإدارية للمنظمة على نحو مماثل، ومن ذلك يبدو جليا ما حدث من تغير ملحوظ في مستويات الأنشطة بين فترة الحرب الباردة والوقت الحاضر. ففي هذا العام، وحتى هذا اليوم، تم إيفاد ٧٥ بعثة دبلوماسية لتقصي الحقائق، والتمثيل ولبذل المساعي الحميدة نيابة عني، واستجابة لطلبات من الجمعية العامة، قدم الأمين العام ١٨٩ تقريرا إلى الجمعية خلال آخر دورة لها. وفي عام ١٩٨٧ لم يتلق الأمين العام سوى ٨٧ طلبا من هذه الطلبات.

٢١ - ولكن الموارد المتاحة، من ناحية أخرى، لم تواكب الزيادة السريعة في أنشطة الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٨٧، بلغ عدد وظائف الأمم المتحدة الممولة من الميزانية العادية ٤٠٩ ١١ وظائف، واليوم، في عام ١٩٩٢، انخفض هذا العدد إلى ١٠ ١٠ وظيفة، على الرغم من الزيادة الهائلة في المسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة. ولم تحدث زيادة ملحوظة، بالقيمة الحقيقية، في الميزانية العادية، منذ أواسط الثمانينات. (انظر الشكل ٣ في نهاية الفرع الثاني).

٢٢ - وإنني أرحب بتلك الزيادة في الواجبات والمسؤوليات. فهي انما تدل على أن هناك اعترافا بأن الأمم المتحدة هي محط أكبر الآمال في تحقيق عالم أفضل. وأرحب بما تلقى هذه الواجبات والمسؤوليات من أعباء على عاتق المنظمة وأقبل التحدي الذي تفرضه من حيث أنها تتطلب السعي إلى زيادة الكفاءة في الاضطلاع بما كلفت به من أنشطة. وفي ظل هذه الظروف، اتخذت وسأظل أتخذ، جميع التدابير المعقولة لزيادة كفاءة الأمانة العامة ونتاجيتها وقدرتها على الاستجابة.

باء - تبسيط أعمال الأمانة العامة

٢٣ - تتطلب الاستجابة الفعالة للمسؤوليات والفرص المصاحبة لزاما لهذه الحقبة أقصى قدر ممكن من التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة وأمينها العام وموظفيها. أما من ناحيتي، فمن أجل مواجهة التحديات الجديدة وتكييف المنظمة لملاءمة المتطلبات المتغيرة في هذه الأيام، بدأت عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة. واعتزم استخدام الموارد المتاحة تحت تصرفي بأقصى قدر من الفعالية، وذلك بترشيد وتبسيط الهياكل والإجراءات، علاوة على إجراء التحسينات الإدارية. فجعل الأمانة العامة أكثر فعالية وكفاءة معناه تحقيق قدر أكبر من الوضوح والمباشرة في نطاقات المسؤوليات، ومعناه القدرة على وضع الموظفين والموارد حيث تكون الحاجة إليهم وإلى هذه الموارد على أشدها، ومعناه القدرة على الاستجابة بمرونة للطلبات الجديدة والمهام المتغيرة.

٢٤ - أمام الجمعية العامة الآن نتاج المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل تلك. فقد تم ضم عدد من المكاتب معا، وتم توحيد المهام والأنشطة المتصل بعضها ببعض، وتم الاضطلاع بإعادة توزيع الموارد. وخفض عدد المستويات البيروقراطية غير اللازمة من خلال إلغاء عدد من الوظائف العليا. وتم تحديد

نطاقات المسؤوليات بقدر أكبر من الوضوح بتركيز عملية صنع القرار في سبع إدارات رئيسية في المقر تقع تحت مسؤولية ثمانية وكلاء للأمين العام. ويعاد في الوقت الحاضر تقييم احتياجات كل قسم من أقسام الأمانة العامة بغية إزالة ما زال موجودا من ازدواجية أو فائض، من ناحية، وتعزيز المكاتب والإدارات التي ازدادت مهامها ومسؤولياتها، من ناحية أخرى.

٢٥ - لقد كانت زيادة توحيد الجهود المبذولة لدعم التنمية هي الهدف الرئيسي للمرحلة الأولى من إعادة التشكيل في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يستمر هذا ويزداد تحسينا في المرحلة الثانية. كذلك تم توطيد وتعزيز قدرة الأمانة العامة على الاستجابة بصورة منسقة وفي الوقت المناسب للحالات الطارئة التي يكتنفها التعقيد ولإيصال المساعدات الانسانية.

٢٦ - أما في القطاع السياسي فالغرض هو تعزيز الدعم المقدم للأمين العام في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين وتمكين الأمانة العامة من الاستجابة بسرعة وكفاءة لأوامر مجلس الأمن والجمعية العامة. وهدفه هو تحقيق مزيد من القدرة فيما يتعلق بالمساعي الحميدة، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، والبحث والتحليل والانداز المبكر، علاوة على تعزيز القدرة التخطيطية والإدارية للأمانة العامة في مجال حفظ السلم.

٢٧ - وأنا أؤمن بأن الأمانة العامة ستكون أقدر على تقديم المزيد من المساعدات الفعالة والمتكاملة للدول الأعضاء إذا تيسر لها هيكل مبسط يتألف من أقسام تضطلع بمسؤوليات محددة بوضوح، وتخضع لقدر أكبر من المساءلة الإدارية وتحظى بوعى أفضل للروابط الأساسية فيما بين مختلف مهام المنظمة.

٢٨ - وبينما تركزت المرحلة الأولى من إعادة التنظيم على المكاتب في المقر، فإنني أقوم حاليا بتوسيع نطاق عملية الإصلاح لتشمل الأجزاء الأخرى في المنظمة، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية في توزيع المسؤوليات على نطاق المنظومة بقدر من الفعالية أكبر وتحقيق توازن بين المهام التي تؤدي في المقر والمهام التي تضطلع بها اللجان الإقليمية وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها، استنادا إلى فهم واضح لأولوياتنا وما يتسم به كل قسم من مزايا نسبية. وقد التمسست المشورة على مستوى رفيع وتمثيلي على نطاق واسع بشأن هذه المسائل المعقدة من فريق خبراء مستقل ليساعدني في كفالة أن تعمل المنظمة بكليتها على إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى الحكومات على نحو يتلاءم واحتياجاتها المتغيرة.

٢٩ - وإنني لأؤمن إيمانا قويا بأن تركيز الأمم المتحدة يجب أن يظل على "الميدان"، الذي يجري فيه أعمال القرارات التي تتخذ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي رأبي أن الوجود الموحد للأمم المتحدة على المستوى القطري من شأنه أن يعزز، إلى حد بعيد، أثر المنظمة ويسهل التنسيق فيما بين الوكالات لدعم العمل الوطني. وأنا أعتزم مواصلة العمل من أجل تحقيق تلك الغاية. وستجرى

الافادة من خبرة المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة التي طلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وإدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة انشاءها في ستة بلدان من بلدان ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي سابقا، وذلك بغية مواصلة هذا النهج الموحد.

٣٠ - وتقوية الروابط بين الاستراتيجيات العالمية والأنشطة التنفيذية في الميدان موضع اهتمام كبير. والمناقشات الحكومية الدولية الجارية بشأن إصلاح الأنشطة التنفيذية وإدارتها يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى في هذا الصدد. ومن المهم أن تكون إعادة التشكيل داعمة في تحقيق هذا الهدف وأن تؤدي لا إلى وجود منظمة أكثر حيوية فقط، ولكن أيضا إلى الإسهام في زيادة اتساق وفاعلية منظومة الأمم المتحدة بكاملها.

لجنة التنسيق الإدارية

٣١ - ينبغي للجنة التنسيق الإدارية، بوصفها أعلى هيئة تجمع بين الرؤساء التنفيذيين لجميع الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، أن تكون القوة الموجهة لتعزيز الاتساق في أعمال المنظومة. وإني مقتنع بأن أقوى أساس للتنسيق الفعال هو الالتزام القوي من جانب جميع المعنيين بوجود خدمة مدنية دولية تدار أحوالها في نظام موحد حقا ولها أهداف ومقاصد مشتركة واضحة.

٣٢ - وإذ نتطلع قدما إلى الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، والنظر جار في شتى الإصلاحات، من الضروري أن يجعل النظام الحالي يعمل بأقصى ما فيه من إمكانيات. وإني لواثق، في ذلك الصدد، من أن الوكالات المتخصصة تريد كفالة أن يكون استقلالها الذاتي متسقا مع الرؤية العامة التي يتطلبها الوضع العالمي. ومن دواعي الإعجاب أن هذا كان موقف المديرين العامين للوكالات المتخصصة ورؤساء مؤسسات بريتون وودز والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، الذين تشكل منهم عضوية لجنة التنسيق الإدارية، وذلك في اجتماع تلك اللجنة الذي عقد في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

٣٣ - وأحد الأسباب التي أدت إلى جعل مشكلة التنسيق تبدو مستعصية على الحل هو أن الهيكل صمم في عام ١٩٤٦ في سان فرانسيسكو على أساس قرار يعمد أن يكون تنظيم التعاون الدولي من خلال مجموع العمل المشترك للأمم المتحدة، من ناحية، وعدد من الوكالات المتخصصة التي تعمل مستقلة، من ناحية أخرى. والاستقلال التنفيذي معترف به صراحة وضمنا في الاتفاقات التي أبرمت منذ ذلك الوقت بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الحالية أو المقبلة. وقد ظل النظام الذي نعمل بموجبه دون تغيير تقريبا طوال الـ ٤٦ سنة الماضية.

٣٤ - ولقد بقيت الحاجة إلى تحسين التنسيق موضوعا مستمرا في الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجالس إدارات المؤسسات التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة. وحققت الجهود الكثيرة التي بذلت حتى الآن تحسينات متواضعة وجزئية.

٣٥ - ويؤمن جميع الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة بأن ثمة حاجة ماسة إلى نظرة جديدة لتمكين المنظومة من مواجهة التحديات والوفاء بالأهداف الجديدة، بما في ذلك الأهداف الطموحة التي وضعها مؤخرا مؤتمر ريو دي جانيرو فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والبيئة. وهم متفقون تماما على أنه سيلزم، في الشهور القادمة، معالجة مشكلة التنسيق معالجة جادة، سواء على مستوى البرامج أو مستوى الأنشطة التنفيذية. وهدف ذلك هو ضمان أن تكون الخدمات التي تقدمها المنظومة إلى الحكومات متسقة، يفيد كل جزء من أجزائها من موارد الأجزاء الأخرى لا أن يكررها، وأن تكون هناك انتقائية وأن يكون تنسيق في التغطية.

٣٦ - وإلى جانب الجهود الحالية المبذولة لإعادة تنشيط الهيئات الحكومية الدولية المركزية، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من المناسب إجراء الإصلاحات في أداء لجنة التنسيق الإدارية نفسها. وتحتاج الهيئات الحكومية الدولية إلى لجنة تنسيق إدارية فعالة ومستجيبة، تكون في وضع يمكنها من أن تجعلها تفيد في أعمالها من ثروة الخبرات والمجموعة الواسعة من القدرات التحليلية والتشغيلية المتاحة في المنظومة كلها، وتكون قادرة على دعمها بخيارات سياسية قائمة على أساس سليم. وفعالية اللجنة، بدورها، تعتمد في وجوه عديدة على وجود تنسيق أفضل لمواقف الدول والمجموعات في شتى مجالس إدارات المنظومة وعلى قدرة الآلية الحكومية الدولية للأمم المتحدة على بناء توافق آراء دولي قوي، يستند إلى نهج شامل حيال الأمن العالمي والاقليمي والوطني، يمكن أن يوجه ويسخر أعمال مختلف مؤسسات المنظومة.

٣٧ - وبصفتي رئيس لجنة التنسيق الإدارية، فإنني أعتزم أن أولي أعمالها اهتماما شخسيا وثيقا. وينبغي أن تشمل أهدافنا العمل على أن تكون المشاورات بين الوكالات أفضل تركيزا ؛ وتعزيز ترتيبات تبادل البيانات على نطاق المنظومة ؛ ووضع برامج واضحة للعمل المشترك يدعمها تحليل قوي ومشاورات واسعة ؛ ووجود اتصالات مباشرة نشطة بين الرؤساء التنفيذيين خارج الاجتماعات الرسمية ؛ وتيسير أعمال آليات التشاور القائمة واستمرار تقييمها والدأب على تكييفها لتفي بما يستجد من احتياجات.

٣٨ - ولقد قمت، بالاتفاق مع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، بتكليف خبير استشاري رفيع المستوى بإجراء دراسة شاملة لأداء هذه الهيئة الرئيسية، بهدف إعداد نهج جديدة للتعاون على نطاق المنظومة ولضمان أن تكون هياكل التنسيق فيما بين الوكالات مكيّفة تماما لمواجهة التحديات المقبلة. وستتخذ خطوات أخرى عندما أتلقي التقرير وما يتضمنه من توصيات.

جيم - بعث النشاط في الخدمة المدنية الدولية

٣٩ - ينبغي أن يصحب عملية إعادة التشكيل التي بدأتها ازدياد في التقدير والاحترام للخدمة المدنية الدولية. ولن تنجح جهودي في الإصلاح التنظيمي في الأمانة العامة إلا إذا رافقها دعم سياسي قوي للحفاظ

على نزاهة موظفي المنظومة وصفتهم الدولية واستقلالهم. وليس ثمة من بين جميع الموارد المتاحة للمنظمة وللأمين العام، المراثية منها وغير المراثية، ما يضارع الموظفين قيمة. ويجب أن تتوفر لهم شروط عمل تضمن أن تستمر الخدمة في اجتذاب أفضل الموظفين المؤهلين من جميع أنحاء العالم. وفي هذا الوقت، حيث المسؤوليات لم يسبق لها مثيل، وحيث التكاليف لا تنفك تزداد، أرهق كاهل الأمانة العامة للأمم المتحدة بمجموعة الأنشطة المتزايدة الاتساع. وان ثقة المجتمع الدولي في قدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة وفعالية ونزاهة تتوقف إلى حد كبير على أداء موظفيها.

٤٠ - ومنذ أن توليت منصبي أثار إعجابي مرارا وتكرارا تفاني موظفي الأمم المتحدة وتعدد براعاتهم. ففي غضون فترة تقل عن عام لبوا الطلب لأداء كثير من المهام التي لم تكن مألوفة من قبل. وتولى الكثيرون منهم مهام جديدة أو إضافية أو تطوعوا للخدمة في بعثات في غضون فترة قصيرة من إشعارهم بذلك، وكثيرا ما كان ذلك في أوضاع شاقة وخطيرة، وكثيرا ما اضطروا إلى ترك أسرهم خلفهم لفترات طويلة. وهم إنما فعلوا ذلك دون تردد، من أجل بناء مجتمع جديد، أو ضمان نزاهة عملية انتخابية، أو تسهيل إيصال مساعدة إنسانية. وفي المقر، يعمل الموظفون على مدى ٢٤ ساعة على تلبية الاحتياجات المستمرة لعمليات معقدة في كثير من المناطق الزمنية، ويقومون بخدمة ضعفي أو ثلاثة أضعاف عدد الجلسات، وينتجون مقادير متزايدة من الوثائق في أوقات تزداد قصرا. وهم يدعون إلى الاضطلاع بأبحاث وتقديم خيارات سياسية في عالم سريع التغير حيث تثار على الدوام التساؤلات بشأن صحة صيغ تفكير وسلوك راسخة منذ أمد بعيد أو حيث تجرى إعادة تحديدها. وهناك آخرون يعملون، في وضع محفوف بالشكوك المالي، على إدارة عمليات معقدة يشترك فيها عشرات الآلاف من الموظفين العسكريين والمدنيين في الميدان.

٤١ - وإعادة التشكيل والتغيير في أية مؤسسة من شأنها أن تثير قلق الموظفين، ويصدق ذلك بصفة خاصة في وقت يطالبون فيه بأداء مهام متزايدة إلى حد كبير. وأنا على بينة تامة من الشواغل الحالية، واعتمد على ما لدى موظفي من روح التفاني المهني للوفاء بما هو مطلوب منهم في هذه الفترة الانتقالية. وأريد منهم أن يدركوا الإمكانيات الملازمة لدور المنظومة المتزايد الاتساع. وأرى هنا فرصة فريدة لبناء أمانة عامة أقوى وأكثر اعتمادا على الذات، حيث تجتمع فيها أفضل تقاليد الخدمة العامة مع ممارسات الإدارة الحديثة.

٤٢ - وإنني أعتزم، حال استكمال مراحل إعادة التشكيل هذه، التركيز على تحسين شروط الخدمة، بما في ذلك المرتبات، وسياسات التعيين الطويل الأجل، وهيكल الرتب وفرص التطور الوظيفي. وأود أن أبنى منظمة تقوم على أساس التعيين التنافسي في جميع المستويات، ولها سياسات للتطور الوظيفي تحفز وتكافئ الموظفين على الإبداع وتعدد المهارات والحركة، والتدريب الشامل اللازم لتكييف مهاراتهم وفقا للاحتياجات المتغيرة. وليس من المقبول أبدا أن يتلقى بعض الموظفين إعانات من حكوماتهم لدعم مكافآتهم، في حين يتعرض آخرون لتجميد في المرتبات بسبب اعتبارات القيود المالية. وأنوي تجنب تسييس الأمانة

العامة، ومقاومة الضغوط الخارجية التي تحابي الأقلية على حساب الأغلبية، والاعتراف المناسب بمساهمات ومواهب الكثيرين الذين ربما لم يلقوا اهتماما متساويا في الماضي، بمن فيهم النساء، في جميع أركان المنظمة.

٤٣ - وإني ملتزم، كما قلت، بإلغاء أية مستويات بيروقراطية لا لزوم لها، وإزالة الازدواجية، واستخدام الموارد البشرية والمالية الواقعة تحت تصرفي بأكبر قدر من الكفاءة والمسؤولية. وأعتقد أن الموظفين قد أثبتوا عمليا أنهم يشاركونني أمنياتي وأنهم يرتقون إلى مستوى التحدي لجعل المنظمة أداة على أقصى ما يمكن من فعالية من أجل تحقيق السلم والتنمية.

دال - كفالة الاستقرار المالي

٤٤ - يعاد الآن تشكيل المنظمة لخدمة أهدافها من جديد. ومع ذلك فإن الأمم المتحدة، في خضم المطالب التي تطلب منها، ليس بوسعها أن تقع ضحية لشعبيتها، فتتعرض لأزمة توقعات بعد أن كانت في الماضي تفتقر إلى المصداقية في قدرتها على أن تحظى بتوافق الآراء. وقد كان ابداع المنظمة المؤسسي، وقدرتها السياسية على الاضطلاع بمسؤولياتها الزائدة لافتين للنظر بقدر ما كان عدم استقرارها المالي. ولكي تكون الأمم المتحدة قادرة تماما على الاستجابة للمتطلبات الجديدة للعمل الدولي ستكون بحاجة إلى الدعم المالي المطلق من أعضائها.

٤٥ - لقد اعتمدت الجمعية العامة الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين الحالية بتوافق الآراء. وكان توافق الآراء هذا هو الغالب في اعتماد الميزانيات البرنامجية السابقة وكذلك في قبول جميع الميزانيات الكبيرة لعمليات حفظ السلم الأخيرة. وهذا الاتفاق العريض بين جميع الدول الأعضاء - سواء منها الدول المساهمة الرئيسية في تمويل المنظمة وغيرها - يشكل تغيرا بالغا وسارا عن الماضي غير البعيد. وقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ الذي أرسى عملية ميزنة جديدة للأمم المتحدة يمثل، في هذا الصدد، خطوة كبيرة إلى الأمام.

٤٦ - إن جانباً أساسياً في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، وهو الجانب الذي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وعلى الفور، لم ينفذ حتى الآن. وحتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، كانت ٥٢ دولة عضوا فقط هي التي دفعت بالكامل المبالغ المستحقة عليها في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة ٩٠٨,٥ مليون دولار. أما الاشتراكات غير المدفوعة في عمليات حفظ السلم فما زالت تبلغ ٨٤٤,٤ مليون دولار. وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٩٢، لم أتمكن من دفع مرتبات موظفي المنظمة العاديين إلا بالاقتراض من صناديق حفظ السلم التي توفرت فيها أموالا. فالسمات الرئيسية للحالة المالية للأمم المتحدة هي النقص المزمن وعدم وجود أموال احتياطية والشك الموهن في المستقبل القريب.

٤٧ - والدول الأعضاء، عندما تطبق المادة ١٧ من الميثاق التي تنص على أن تنظر الجمعية العامة في ميزانية المنظمة وتصدق عليها، تتاح لها الفرصة للنظر بتمعن في مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية. وعندئذ يكون من حقها ومن واجبها أن تستفهم عن الاتجاه الأساسي والاعتمادات التفصيلية لمختلف ميزانيات المنظمة وأن تنتقدها أحيانا وأن تحللها في جميع الحالات. ويصبح لزاما على الدول الأعضاء بعد التصديق، وخصوصا عندما يتم بتوافق الآراء، أن تدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها لتكفل تمويل جميع أنشطة المنظمة التي تنظر فيها الدول الأعضاء نفسها وتوافق عليها. وما زال السبب البسيط للحالة المالية الحالية المؤسفة للمنظمة هو عدم وفاء عدد من الدول الأعضاء بالتزاماتها. ويبين الشكل ٣ أدناه مدى ما أصبح يسمى الأزمة المالية المزمنة للأمم المتحدة.

٤٨ - وهناك مجالان رئيسيان هما موضع للانشغال : قدرة المنظمة على العمل على المدى البعيد ؛ والاحتياجات الفورية للتصرف عند الأزمة.

٤٩ - هناك عدد من الاقتراحات مطروح على الجمعية العامة لمعالجة الحالة المالية للأمم المتحدة من جميع جوانبها، وأحث على اتخاذ تدابير بشأنها.

٥٠ - ولمعالجة مشاكل السيولة النقدية الناشئة عن ارتفاع مستوى الاشتراكات غير المدفوعة بشكل غير عادي ومشكلة عدم كفاية احتياطات رأس المال العامل، يقترح ما يلي :

(أ) اقتضاء دفع فائدة على الاشتراكات المقررة التي لا تدفع في موعدها ؛

(ب) تعليق تنفيذ بعض قواعد النظام المالي للأمم المتحدة التي تسمح باحتجاز فوائض الميزانية؛

(ج) زيادة صندوق رأس المال العامل الى ٢٥٠ مليون دولار، مع تأييد مبدأ أن يكون مستوى الصندوق حوالي ٢٥ في المائة من المبلغ المقرر سنويا في الميزانية العادية ؛

(د) إنشاء صندوق مؤقت لاحتياطي حفظ السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار لدفع المصروفات الأولية لعمليات حفظ السلم ريثما ترد الاشتراكات المقررة ؛

(هـ) الإذن للأمين العام بالاقتراض تجاريا اذا لم تكن مصادر الأموال الأخرى كافية.

٥١ - واقترح كذلك إنشاء صندوق الأمم المتحدة لهبات السلام بهدف أولي قدره بليون دولار. وسينشأ الصندوق بمزيج من الاشتراكات المقررة والتبرعات، على أن تلتبس هذه التبرعات من الحكومات والقطاع الخاص وكذلك من الأفراد. ومتى بلغ الصندوق مستواه المستهدف، تستخدم الأرباح المتأتية من استثمار

رأسماله في تمويل التكاليف الأولية لعمليات حفظ السلم المأذون بها وسواها من تدابير حل المنازعات والأنشطة المتصلة بذلك.

٥٢ - وبالإضافة الى تلك الاقتراحات، هناك أفكار أخرى منها : فرض رسم على مبيعات الأسلحة يمكن أن يخصص لوضع سجل للأسلحة تحتفظ به الأمم المتحدة ؛ وفرض رسم على الرحلات الجوية الدولية التي تعتمد على صون السلم ؛ والإذن للأمم المتحدة بالاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك لأن السلم والتنمية مترابطان ؛ وإعفاء عام من الضرائب على المساهمات التي تقدمها المؤسسات والشركات والأفراد الى الأمم المتحدة ؛ وإحداث تغييرات في طريقة حساب جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلم.

٥٣ - وبينما يجري تداول هذه الأفكار، تبقى حقيقة صارخة : ان الأسس المالية للمنظمة تزداد ضعفا كل يوم، مما يوهن إرادتها السياسية وقدرتها العملية على الاضطلاع بأنشطة جديدة أساسية. ولا ينبغي لهذه الحالة أن تستمر. ومهما تكن القرارات التي تتخذ بشأن تمويل المنظمة، فإن هناك ضرورة واحدة لا مهرب منها : أنه يجب على الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي موعدها. وعدم قيامها بذلك إنما يجعلها منتهكة لالتزاماتها بموجب الميثاق.

٥٤ - وفي تلك الظروف وبافتراض أن الدول الأعضاء ستكون مستعدة لتمويل عمليات السلم بطريقة تماثل استعدادها الحالي والसार لإنشاء هذه العمليات، فإني أوصي بما يلي :

(أ) العمل فورا على إنشاء صندوق احتياطي دائر لحفظ السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار ؛

(ب) الاتفاق على أن تخصص الجمعية العامة ثلث التكلفة المقدرة لكل عملية جديدة لحفظ السلم حالما يقرر مجلس الأمن إنشاء العملية ؛ وذلك سيوفر للأمين العام سلطة الالتزام الضرورية ويؤمن السيولة النقدية الكافية ؛ ويخصص باقي التكلفة بعد موافقة الجمعية العامة على ميزانية العملية ؛

(ج) إقرار الدول الأعضاء بأنه في الظروف الاستثنائية، قد تجعل الاعتبار السياسية والعملية من الضروري أن يستخدم الأمين العام سلطته لابرار عقود دون طرح عطاء تنافسي.

٥٥ - إن الدول الأعضاء تريد أن تدار المنظمة بأقصى قدر من الفعالية والحرص. وأنا متفق تماما معها في ذلك. وقد اتخذت، كما يبين هذا التقرير، خطوات هامة لتيسير أعمال الأمانة العامة لتفادي الازدواجية والتداخل، مع زيادة انتاجيتها في الوقت نفسه. وستحدث تغييرات وتحسينات أخرى. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، على نطاق أوسع، فإني أواصل استعراض الحالة بالتشاور مع زملائي في لجنة التنسيق الادارية. ومسألة ضمان الأمن المالي للمنظمة على المدى الطويل هي على قدر من الأهمية والتعقد يستدعي

زيادة الوعي العام والمساندة العامة. ولذلك طلبت الى فريق مختار من الأشخاص المؤهلين ذوي السمعة الدولية بحث هذا الموضوع برمته وتقديم تقرير الي. وأنا أعتزم تقديم مشورتهم، مشفوعة بتعليقاتي، الى الجمعية العامة للنظر فيها، مع الاعتراف التام بالمسؤولية الخاصة المنوطة بالجمعية العامة، بموجب الميثاق، عن المسائل المالية والميزانوية.

الشكل ١

مجلس الأمن : عدد الاجتماعات الرسمية*
والقرارات والبيانات الرئاسية، ١٩٨٧-١٩٩٢

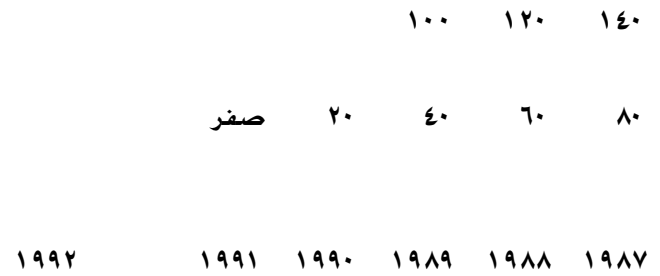
٨٠	٦٠	٤٠	٢٠	صفر	
١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢

الاجتماعات الرسمية
القرارات
البيانات الرئاسية

* يشمل عام ١٩٩٠ اجتماعا واحدا مستأنفا.
يشمل عام ١٩٩١ ست جلسات مغلقة للاجتماع ذاته،
بالاضافة الى جلسة مفتوحة للاجتماع.
يشمل عام ١٩٩٢ اجتماعا واحدا مستأنفا.

الشكل ٢

مجلس الأمن : عدد المشاورات العامة
والمشاورات الثنائية*، ١٩٨٧-١٩٩٢



المشاورات العامة (الخط البياني الى اليسار)
المشاورات الثنائية (الخط البياني الى اليمين)

* يشمل عام ١٩٩٠ اجتماعا واحدا مستأنفا.

الشكل ٣

الاشتراكات السنوية المقررة والمدفوعة :
الميزانية العادية وحفظ السلم معاً، ١٩٨٧-١٩٩١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٦٠٠ ١ ٢٠٠ ١ ٨٠٠ ٤٠٠ صفر

١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١

الاشتراكات المقررة
الاشتراكات المدفوعة

٤٠٠ ١ ٢٠٠ ١ ١٠٠٠ صفر

٨٠٠ ٦٠٠ ٤٠٠ ٢٠٠ صفر

ثالثا - مشاركة عالمية من أجل التنمية

٥٦ - بانتهاء القطبية الثنائية انطلقت طاقات سياسية ضخمة كانت حتى وقتنا هذا أسيرة إلى حد كبير للصراع الأيديولوجي. والآن يجري السعي إلى بناء المؤسسات، وإيجاد نهج أقل منافحة لمعالجة القضايا العالمية ومنافذ أكثر عطاء لاستخدام الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية. ولقد أملت عقود الحرب الباردة تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية. أما الآن، وقد تجاوزنا الحرب الباردة، فثمة توجه واضح المعالم نحو جعل الجوانب الاقتصادية في العلاقات الدولية تصوغ جوانبها السياسية.

٥٧ - وفي هذا السياق، نجد أن الأمم المتحدة، كمؤسسة، تمثل وضعاً فريداً يسمح لها بالبحث على غذ السعي لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية في الميدان الاقتصادي، سواء أكانت تتصل بالمعونة أو التجارة أو نقل التكنولوجيا أو أسعار السلع الأساسية أو بتخفيف عبء الديون. والمجتمع الدولي ذاته، مجتمعاً، هو اليوم أفضل إعداداً للتعامل مع الكوارث المتكررة التي هي من صنع الإنسان أو الطبيعة، والتي تحتاج إلى اهتمام بالغ، بينما أخذ العالم يتبين العواقب الاقتصادية المترتبة على انتهاء الحرب الباردة. وإنها للحظة سانحة لوضع مجموعة من الأولويات العالمية في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وهي أيضاً لحظة مؤاتية لزيادة سرعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية التي سبق الاتفاق عليها في مناخ سياسي أقل إيجابية.

٥٨ - وسبق أن ظهرت مواضع كثيرة من المأمول أن يتحقق فيها اتفاق في الآراء، تنبئ عن تولد نمط لمشاركة عالمية من أجل التنمية. فقد باتت البنى الديمقراطية والمشاركة الشعبية والسهرة على حقوق الإنسان تلقى اعترافاً واسعاً كمنابع للإبداع في عملية التنمية. وفوق ذلك كله، بدأ تدريجياً انبثاق رؤية جديدة للتنمية. فقد أضحت التنمية بصورة متزايدة عملية محورها البشر، وهدفها النهائي تحسين الأحوال الإنسانية. من هذا المنظور، تكون التنمية هدفاً عالمياً، لأن الحاجة إلى إيجاد توازن بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي حاجة تكاد تكون عالمية. وهي مسألة أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى، لأن البلدان الصناعية والبلدان النامية تواجه حالياً مهام مضيئة : تخفيف حدة الفقر في كثرة من الأولى، والانتعاش من الركود الاقتصادي في كثرة من الأخيرة.

٥٩ - إن معظم البلدان الصناعية اليوم تحتاج إلى الاحتفاظ بمستويات التنمية التي بلغتها : ومعظم البلدان النامية تحتاج إلى تحقيق مستويات أعلى للتنمية. والاستدامة الأيكولوجية للتنمية تقوي الروابط العالمية بين المصائر الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكما سيرد في الفقرات ٧٥ إلى ٧٩، أظهرت قمة الأرض، التي عقدت في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، أن كوكب الأرض، ببساطة، لا يمكن أن يقسم إلى كيانات منفصلة محصنة ضد الاعتلال الأيكولوجي أو من التأثير به. وقد ألهمت روح ريو رؤية للتنمية لا يمكن تحقيقها إلا بالمشاركة العالمية.

٦٠ - وكما حدث في الماضي، تظل الأمم المتحدة مصدرا هاما لطرح النهج الجديدة وتعزيز توافق الآراء. وكثير من الأفكار التي انطلقت من الأمم المتحدة، واعتبرت في حينها أفكارا راديكالية، اعتمدها المجتمع الدولي في نهاية المطاف بوصفها خيارات للسياسة تتوفر لها مقومات البقاء. ومن الأمثلة على ذلك، الإقراض التسهلي عن طريق المؤسسة الانمائية الدولية، و "التكيف ذو الوجه الانساني" الذي أخذت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والتحويل السلبي للموارد وتخفيف الديون، اللذان أحرز فيهما انجاز كبير على الصعيد المفاهيمي في الأمم المتحدة. وفي اعتقادي أن الاهتمام الحالي باضفاء طابع انساني على التنمية سيصبح أيضا قاعدة مقبولة لبعث حياة جديدة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية من أعمال المنظمة.

٦١ - ومازالت الأمم المتحدة ملتزمة باستمرار بوضع ثقلها خلف من هم أشد حرمانا، والتصدي للمسببات الأساسية للتدهور الاقتصادي الذي لا زالت تتميز به الحالة في كثير من البلدان في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ويكاد يبلغ مبلغ الأزمة في كثير منها. ومن غير المقبول أن يكون الفقر المدقع والجوع والمرض والأمية واليأس هي نصيب خمس سكان العالم.

٦٢ - والحالة الاقتصادية في افريقيا تبعث على القلق بصفة خاصة. فمعظم البلدان الافريقية أفقر اليوم مما كانت عليه عندما نالت استقلالها في أواخر الخمسينات وفي الستينات. والقارة بمجملها تضم ٢٢ بلدا من أقل البلدان نموا في العالم التي يبلغ عددها ٤٧ بلدا. وافريقيا هي المنطقة المنخفضة الدخل الوحيدة في العالم التي يرجح أن يزيد فيها بحلول عام ٢٠٠٠ عدد السكان الذين يعانون الفقر، إذا استمر الاتجاه الحالي على ما هو عليه. وهي أيضا المنطقة الوحيدة في العالم التي تعادل ديونها الاجمالية ناتجها الاقتصادي أو تزيد عليه. وإن زخم التعددية السياسية في افريقيا الذي يمكن ملاحظة تباشيره، لا يمكن أن يتحمل الهجمة المستمرة للتصحّر والمجاعة والحرمان. فالفقر تربة غير صالحة للديمقراطية. وهو يولد سعيا لتأمين البقاء لا يمكن أن تكبحه حدود وطنية. والبلدان الافريقية في حاجة إلى أن تصبح مالكة لمقدراتها الاقتصادية ضمن إطار عالمي أكثر دعما. ولقد أسعدني، في ذلك السياق، الرد الايجابي من جانب الدول الأعضاء على نداء تقديم المساعدة لمكافحة حالة الجفاف الخطيرة في افريقيا. ولا بد من أن تبذل منظومة الأمم المتحدة قصاراها لدعم تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي يهدف إلى زيادة سرعة تحويل الاقتصادات الافريقية وتكاملها ونموها عن طريق تدويل عملية التنمية وتعزيز الاعتماد على الذات.

٦٣ - وفي أوروبا الشرقية وفيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي في تيسير تقديم المساعدة لتأمين الإدارة السلسة والسلمية للتحويل الذي تجتازه بلدان المنطقة. وهذه المنطقة تحتاج إلى دعم من أجل بناء المؤسسات الديمقراطية وتوطيد أركانها، وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات الطوارئ العاجلة. وفي غضون الشهور المقبلة، لا بد من أن يعقب تقديم المساعدة الانسانية، الذي تشارك فيه منظومة الأمم المتحدة مشاركة نشطة، الاضطلاع بالمهام الحساسة لإعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب وتوطين المشردين. أما في الأجل الأطول، فإن نجاح الاصلاح

الاقتصادي في تلك البلدان سيتوقف إلى حد بعيد على وجود الاستقرار المالي والنقدي وإعادة تشكيل الهياكل الصناعية وإنشاء مؤسسات قانونية واقتصادية قادرة على مواكبة الاقتصاد السوقي بما يسمح بالاستثمار وتكوين رأس المال.

ألف - نهج متكامل للتنمية

٦٤ - إن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية صنوان لا يفترقان : وهما على نفس القدر من الأهمية ولا بد أن يسعى إلى تحقيقهما في آن واحد. ومن المهم أن يتوفر استقرار سياسي من أجل وضع سياسات اقتصادية فعالة. أما إذا تدنت الأحوال الاقتصادية بشكل مفرط، وهي حالة لا تختص بها البلدان النامية وحدها بل تمتد أيضا، كما أظهرت الحوادث، إلى أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، فإن الصراعات السياسية الانقسامية تزداد ايغالا.

٦٥ - وقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بهذه المنظمة مسؤولية كبيرة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقدمت مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة اسهامات كبيرة بالفعل ابتغاء تحقيق هذا الهدف.

٦٦ - ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة عملها كمحفّل لتحليل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وصياغة أطرها المفاهيمية، وبخاصة المشاكل التي تهم البلدان النامية، والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقال إلى نظم اقتصادية وسياسية أكثر انفتاحا. ومن الجلي أن مسؤوليات المنظمة والتزاماتها في المجال السياسي والأمني يجب ألا تنفذ على حساب مسؤولياتها في ميدان التنمية، ولا يجب أن تكون إحداها أدنى مرتبة من الأخرى. ومن الضروري أن يضطلع بهذه المسؤوليات على نحو متكامل قائم على الدعم المتبادل.

٦٧ - ولم يسبق في أي وقت مضى أن كانت الحاجة أوضح منها الآن الى استحداث نهج متكامل إزاء ما يلي :

(أ) أهداف السلم والديمقراطية وحقوق الانسان، ومتطلبات التنمية ؛

(ب) احتياجات التنمية وحماية البيئة ؛

(ج) الأبعاد الاقتصادية وكذلك الأبعاد الاجتماعية للتنمية ؛

(د) العلاقات المترابطة بين التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا ؛

(هـ) تلبية الاحتياجات العاجلة لمساعدة الطوارئ والمساعدة الانسانية، وتحديد شروط التنمية في الأجل الطويل.

٦٨ - والأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على التصدي الشامل للمشاكل العالمية بأبعادها السياسية والانسانية والاجتماعية - الاقتصادية. وعلينا، في ظل المناخ الجديد للعلاقات الدولية، ألا نفوت هذه الفرصة لاستحداث ما يلزم من توافق في الآراء ومن الصكوك السياسية على الصعيد الدولي - فضلا عن تكييف هياكل الأمم المتحدة، والاجراءات المشتركة داخل إطار منظومة الأمم المتحدة - دعما لهذا النهج المتكامل. ولا بد أيضا أن نتحلى بالبصيرة والإرادة السياسية اللازمتين. التعاون المتعدد الأطراف لترجمة الالتزامات العامة التي قطعتها البلدان على أنفسها إلى نمو مطرد في الاقتصاد العالمي، وإعادة تنشيط التنمية في جميع أنحاء العالم النامي. وإنني مقتنع بأن المجتمع العالمي لن يستطيع أن يستأصل شأفة الفقر والحرمان، ويقدم الدعم الدولي لبرامج الإصلاح الوطنية، ويشجع الاستخدام الكفؤ للموارد العالمية الثمينة، ويتصدى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بسياسات متناسقة ومتداعمة، إلا بمثل هذه المشاركة. ومما تميزت به أيضا الدورة الثامنة للأونكتاد ما أبداه جميع الأطراف من استعداد لاستخدام مناسبة عقد المؤتمر من أجل إعادة التفكير في اتجاهات عمل المنظمة والانطلاق في برنامج عمل جديد.

٦٩ - وامكانيات تحقيق هذه الأهداف تكون، بطبيعة الحال، أكثر اشراقا إذا ما وجد اقتصاد عالمي أكثر قوة. وفي هذا السياق، لم يكن العام الماضي مشجعاً. فرغم قصص النجاح الذي تحقق في بعض أجزاء من العالم، انخفض الناتج العالمي ككل في سنة ١٩٩١، ولم يبد من علامات الإبلال في عام ١٩٩٢ إلا القليل.

٧٠ - وبغية مساعدة الاقتصاد العالمي لكي يعود إلى مسار الانتعاش القوي، تنظر الأمم المتحدة، بصورة تدريجية، في وضع نهج متكامل للتنمية. وعلى الصعيد المفاهيمي، يقر هذا النهج الروابط القائمة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. وعلى الصعيد العملي، يفترض وجود تغذية ارتجاعية تبادلية بين قطاعات التجارة والمال والاستثمار والتكنولوجيا. والهدف المتوخى في هذا المقام هو كفالة اتساق المشورة المتعلقة بالسياسات العامة والخدمات التي تقدمها المنظمة ككل إلى الحكومات ؛ وكفالة الاستعاضة عن انتشار الأنشطة بالنتائج الهادفة.

٧١ - ولا بد أن يكون عمل الأمم المتحدة مرتكزا إلى تحليل وفهم عميقين للتنمية والاتجاهات العالمية بالتعويل على قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال تقصي الحقائق. ولا بد من أن يكون لدى المنظومة عملية "إنذار مبكر"، بوسعها أن تكشف عن المخاطر التي تتهدد الأمن والرفاه بدءاً من أزمات الطاقة إلى عبء المديونية، ومن خطر المجاعة إلى انتشار الأمراض.

٧٢ - ومنذ أن توليت منصبتي، شاركت في مؤتمرات كبيرين للأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية : الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد في قرطاجنة في شباط/فبراير ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قمة الأرض، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وفي تموز/يوليه ١٩٩٢، ألقى كلمة أمام الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أظهرت هذه التجمعات فعلا روحا جديدة ملؤها الحيوية واستعدادا لارتداد آفاق جديدة في مجال التعاون الإنمائي.

الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٧٣ - دعت الحكومات المشتركة في الدورة الثامنة للأونكتاد جميع البلدان، أيا كانت مرحلة التنمية التي بلغتها، إلى إقامة مشاركة جديدة من أجل التنمية أساسها الاعتراف بالتساوي في السيادة، والمصلحة المشتركة والمسؤوليات المشتركة. ومحور هذه المشاركة ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لترجمة الالتزامات العامة التي قطعتها البلدان على أنفسها الى نمو مضطرد في الاقتصاد العالمي، وإعادة تنشيط التنمية في جميع أنحاء العالم النامي . وإنني مقتنع بأن المجتمع العالمي لن يستطيع أن يستأصل شأفة الفقر والحرمان، ويقدم الدعم الدولي لبرامج الإصلاح الوطنية ، ويشجع الاستخدام الكفؤ للموارد العالمية الثمينة، ويتصدى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بسياسات متناسقة ومتداعمة، إلا بمثل هذه المشاركة. ومما تميزت به أيضا الدورة الثامنة للأونكتاد ما أبداه جميع الأطراف من استعداد لاستخدام مناسبة عقد المؤتمر من أجل إعادة التفكير في اتجاهات عمل المنظمة والانطلاق في برنامج عمل جديد.

٧٤ - وعلى الصعيد العالمي، ينصب التركيز الرئيسي لإسهام الأونكتاد على العلاقات المترابطة بين التجارة والتنمية. وفي السياق الاقتصادي الحالي، فإن المعرفة الأفضل بالروابط القائمة بين التجارة والاستثمار الأجنبي وعالمية الأنشطة الاقتصادية وعمليات الشركات مسألة في غاية الأهمية. وسيعزز دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد وإسهامه في التنمية وتخفيف حدة الفقر نتيجة لإعادة توجيه برنامج عمل المؤتمر المنبثق عن دورته الثامنة.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٧٥ - كان مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه معلما بارزا على طريق توعية العالم بالحاجة إلى عملية تنمية لا تعرض الأجيال القادمة للخطر.

٧٦ - وقد حقق مؤتمر ريو توافق آراء في أكثر من مجال : فأولا، حقق مجموعة من الاتفاقات بين الحكومات تمثل تقدما هاما في التعاون الدولي في مسألتَي التنمية والبيئة. وثانيا، وجه الالتزام السياسي بهذه الترتيبات إلى أرفع مستوى ووضع مسألة التنمية المستدامة في قلب جدول الأعمال الدولي. وثالثا، فتح مسالك جديدة للاتصال والتعاون بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على تحقيق

الأهداف الانمائية والبيئية. ورابعا، أدى إلى زيادة هائلة في الوعي العام بالمسائل التي عولجت في أثناء العملية - وحي ينبغي أن يسهل اعتماد سياسات وتخصيص موارد اضافية لأداء المهمة.

٧٧ - وجدول أعمال القرن ٢١، هو بمثابة برنامج شامل واسع المدى للتنمية المستدامة، وهو يشكل لب التعاون الدولي والأنشطة التنسيقية داخل منظومة الأمم المتحدة لسنوات عديدة قادمة. وسيكون دوره في تحفيز التعاون الدولي حاسما. واستنادا إلى روح ريو، ينبغي اعتبار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ استثمارا في مستقبلنا. إنني أدعو مجتمع المانحين إلى كفالة تدفق موارد جديدة ستخدم المصالح المشتركة للعالم أجمع.

٧٨ - وقد كان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تبدأ عملية تعاون تستهدف الإبقاء على غازات الدفيئة في الغلاف الجوي في حدود آمنة، انجازا رئيسيا. وأحث الحكومات على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - وسيكون انشاء لجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة، متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مسألة حاسمة في تحقيق الأهداف الحيوية البيئية والانمائية الموجزة في جدول أعمال القرن ٢١.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٨٠ - تميز هذا العام باختتام عدد من الجهود الرئيسية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة : تعزيز برنامجه المتعلق بمراقبة الأرض ؛ ونشر "حالة البيئة للفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٢" ؛ واستكمال تقييم شامل للتصحّر ؛ وانفاذ الأحكام المعززة لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون. وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إسهاما هاما في كامل العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبخاصة في التفاوض على اتفاقية التنوع البيولوجي، التي اعتمدت في ريو.

الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢

٨١ - نوقشت نهج جديدة لدور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية في اجتماع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في تموز/يوليه. وقد سرني أن أعضاء المجلس اعتبروا أهداف تحقيق السلم والتنمية والعدالة متلازمة لا تنفصم ومتساوية في قيمتها الجوهرية. وكرروا القول أيضا إن التعاون الانمائي الدولي والقضاء على الفقر مرتبطان ارتباطا عضويا بالحفاظ على السلم. ويلزم السعي لتحقيق الاثنين بنفس الدرجة من القوة.

٨٢ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحسينات هامة في أساليب عمله، بما في ذلك جزء رفيع المستوى للسياسة وتحديد "التنسيق" و "الأنشطة التنفيذية" بوصفهما مجالي التركيز الرئيسيين. وقد

أوصيت بالفعل بأن يدعو مجلس الأمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد زيادة تعزيزه وإعادة تشكيله إلى أن يقدم تقارير، وفقا للمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تهدد، ما لم تخفف، السلم والأمن الدوليين. وأحث الحكومات على متابعة هذه التوصية.

٨٣ - وخلال اجتماع الجزء الرفيع المستوى، اقترحت أيضا أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية رفيعة المستوى ومرنة لما بين الدورات لتسهيل الاستجابة في حينها للحقائق الاجتماعية والاقتصادية المتطورة. ومن خلال هذه الآلية، يمكن للمجلس أن يبني ويوسع في حوار مستمر مع مؤسسات المنظومة، اتفاقا بشأن الغايات والأهداف المشتركة وكيف جداول الأعمال المتعلقة بمسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتلبية الاحتياجات المتغيرة. وفي إطار نهج متكامل إزاء أهداف الأمم المتحدة، ستمكن هذه الآلية المجلس من أن يؤدي دورا رقابيا وشرافيا داخل الأمم المتحدة. وسأحث الدول الأعضاء الممثلة في الآلية الرفيعة المستوى لما بين الدورات على إرسال خبراء وممثلين ذوي مراكز مرموقة، ممن يمكنهم الاتصال بصانعي القرار على أعلى مستوى ويمكنهم التحدث باسم حكوماتهم في المسائل التي لها أهمية عالمية.

٨٤ - وأوافق موافقة تامة على التأكيد الذي أولاه المجلس لضرورة تعزيز التعاون بين الوكالات، ومن ثم ايجاد علاقة أوثق وأحسن بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ومن خلال هذه العلاقة الأوثق، ستجعل الأمم المتحدة مسؤولياتها العالمية الشاملة في المجال السياسي والإنساني والاجتماعي والاقتصادي مؤثرة في أعمال وسياسات مؤسسات بريتون وودز. وستقوم هذه المؤسسات، بدورها، بتقديم دعمها التحليلي والمالي لانجاز الأهداف العامة للأمم المتحدة.

٨٥ - وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء مستويات المساعدة الانمائية الرسمية. وإني لأشاطرهم هذا القلق مشاطرة تامة. وثمة حاجة أيضا إلى إلقاء نظرة متفحصة على طرائقها ؛ ويلزم أن تستخدم هذه المساعدة لأغراض مثمرة غاية الإثمار. وفي السنوات الأخيرة، وجه أقل من عشر المساعدات الانمائية الرسمية إلى برامج في مجالات التنمية البشرية الحساسة، مثل التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، وتوفير المياه الآمنة، وتنظيم الأسرة، والتغذية.

باء - الإجراءات المتخذة من أجل التنمية

التعاون الاقتصادي العالمي

٨٦ - يمثل جمع البيانات وتحليلها، واستعراض الاتجاهات والسياسات الاقتصادية العالمية، وتقديم دعم تحليلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي عناصر أساسية في المهام المستمرة للأمانة العامة، تماما كالدعم الموضوعي الذي تحتاج إليه هذه الهيئات والأمين العام لدى ممارسة مهام الاستعراض فيما يتعلق بأعمال منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد زادت، على مدار

السنوات، أنشطة البحث وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة العامة في نيويورك وتوسعت لتشمل عددا متزايدا من المجالات - العلم والتكنولوجيا، الموارد الطبيعية، الطاقة، البيئة، دور الشركات عبر الوطنية، الإدارة العامة، التنظيم الاقتصادي. وقد جمعت هذه الأنشطة، في المرحلة الأولى من إعادة التنظيم التي أشرت إليها في الفرع الثاني، من هذا التقرير، في إدارة واحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المقر.

التعاون الاقليمي

٨٧ - أخذت اللجان الاقليمية للأمم المتحدة على عاتقها دورا متزايد الاتساع في دعم الدول الأعضاء على مر السنين في إقليم كل منها. وقد أُلقيت في نيسان/ابريل ١٩٩٢ كلمة أمام اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف وكلمة أمام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في بيجين. وفي تموز/يوليه، عينت أمينا تنفيذيا جديدا للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسأرأس اجتماع الأمراء التنفيذيين في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي سيجتمع فيه ممثلو اللجان الاقليمية. وفي وقت يمسك فيه التعاون الاقليمي، بطرق كثيرة مختلفة، ليس فقط بمفتاح حل المنازعات وإنما أيضا بمفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي، تمثل هذه الكيانات الاقليمية أداة هامة للمنظمة أكثر من أي وقت مضى.

٨٨ - ومما لا شك فيه أن قدرة كل منطقة على تسخير قوتها الجماعية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والفرص التكنولوجية ستتزايد ضرورتها لتنميتها. وتؤدي اللجان دورا رئيسيا في هذه العملية. وسيكون أحد الأهداف الرئيسية في المراحل القادمة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي استخدام امكانياتها بشكل أفضل من أجل مصلحة جمهور كل منها ومن أجل مصلحة المنظمة ككل.

التنمية الاجتماعية

٨٩ - من الناحية التقليدية، تركزت أنشطة التنمية الاجتماعية للأمم المتحدة، أساسا، على أضعف الجماعات. وفي الاتجاه الناشئ المتمثل في النظر إلى البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية بطريقة أكثر تكاملا، بدأت المنظمة أيضا تلقي نظرة أكثر تمعنا على ظواهر محددة تؤثر في التماسك الاجتماعي. وأكرر أن هناك، حتى الآن، مجالات شواغل مشتركة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أوسع إلى حد كبير مما جرى التسليم به. ولا تتطابق بالضرورة درجات التماسك الاجتماعي ومستويات التنمية.

٩٠ - وتشير الاتجاهات الديمغرافية في بعض البلدان المتقدمة النمو إلى أن من المحتمل، في المستقبل، أن تقوم قوة عمل أصغر بإعالة عدد متزايد من المعالين. وفي البلدان النامية، تتصارع جهود التحديث نفسها مع التقاليد والمؤسسات التي حفظت تماسك النسيج الاجتماعي. وفي الوقت الذي تحاول فيه مجتمعات في مستويات مختلفة من التنمية التغلب على الضغوط المتزايدة على الهياكل الاجتماعية الأساسية، مثل وحدة الأسرة، يصبح تعرضها لوسائل الاعلام عاملا اضافيا في التكيف. وتتصل اليوم مسائل

التنوع الثقافي والديني والإثني واللغوي اتصالاً وثيقاً بمستقبل الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي إلى الدرجة التي تكتسب فيها مشاركة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية طبيعة مختلفة النوعية.

٩١ - وجرى خلال العام المنصرم التركيز بصورة خاصة في أعمال المنظمة على تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية عن طريق العمل على وضع سياسات تهدف إلى تسهيل إمكانية حصول المرأة على الأدوات الأساسية اللازمة للإنتاج، والائتمان والتكنولوجيا، وتمكينها من المشاركة في عملية صنع القرار. وجرى بذل جهود للتصدي لمشكلتي التمييز والفقر اللتين تؤثران على المرأة في الريف والحضر على السواء، وسد الفجوة بين مسألة المساواة بحكم القانون والمساواة بحكم الواقع عن طريق زيادة إدراك المرأة لحقوقها القانونية. وأحرز تقدم كبير في وضع مشروع إعلان بشأن مسألة العنف ضد المرأة. ويضطلع حالياً بالفعل بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجين في عام ١٩٩٥، لاستعراض التقدم الذي تحقق في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة.

٩٢ - وإن إدماج الفئات الضعيفة في التيار الرئيسي للجهود الإنمائية هو هدف سليم في حد ذاته، ولكنه أيضاً بمثابة ضمان للسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي. وسوف يؤدي تعزيز احترام حقوق الأقليات وتسمية سنة ١٩٩٣ السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم إلى خلق الحافز اللازم لمعالجة شواغل هذه الفئات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة تعمل على تشجيع الإدراك في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لضرورة انخراط المسنين والمعوقين في حياة اجتماعية مثمرة.

٩٣ - وكانت إحدى التطورات الرئيسية في العام الماضي تعبئة الدعم على نطاق العالم من أجل تنفيذ الالتزامات التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. والاعلان الذي أبداه مؤتمر القمة والذي يحمل الآن توقيع نحو ١٤٠ رئيساً من رؤساء الدول والحكومات يحدد أهدافاً يمكننا من خلالها إنقاذ حياة ٥٠ مليون طفل تقريباً بنهاية العقد وتحسين حياة ملايين غيرهم. وقد قام، أو يقوم، ما يزيد على ١٥٠ بلداً بإعداد برامج عمل وطنية تتضمن تفاصيل لاستراتيجياتها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. وتتولى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الوقت الحالي تعبئة القدرات التحليلية والتنفيذية لمجموعة واسعة من منظمات الأمم المتحدة لدعم هذه الجهود التي تركز على طائفة عريضة من المسائل التي تشمل الصحة، والتعليم الأساسي، والتغذية والمياه والتصحاح، وحقوق المرأة والطفل. وشاركت في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مشاركة فعالة.

الأنشطة التنفيذية

٩٤ - تشكل الأنشطة التنفيذية السبل العملية التي يتم بواسطتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وإنني ملتزم باستخدام القدرات التنفيذية للمنظمة إلى أكمل حد من أجل تحويل تصوراتنا للتنمية العادلة والمستدامة إلى واقع عملي.

٩٥ - والقوة الأساسية للمنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تكمن في حيادها ونزاهتها وحساسيتها الثقافية. ويجب أن يتم بشكل مستمر تعديل تركيز المساعدة الإنمائية بحيث يتكيف مع التغييرات الحاصلة في العالم الذي تنفذ فيه. وينبغي للشبكة الميدانية الواسعة للأمم المتحدة ومكاتبها في غالبية البلدان النامية أن تمكن المنظمة من الاستجابة بمرونة وسرعة للأولويات الوطنية المتغيرة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كافة القطاعات من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها الوطنية على إدارة جميع مراحل عملية التنمية، من إعداد السياسات وتصميمها وبرمجتها الى انجازها وتنفيذها.

٩٦ - وتعكف الأمم المتحدة بشكل متزايد على المساعدة في مواصلة عملية إقامة الديمقراطية وتقديم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية في عدد من البلدان. ومن دواعي غبطتي بصفة خاصة أن أستجيب للطلبات التي أتلقاها من الحكومات لتقديم الدعم في هذه العملية. وفي عام ١٩٩٢، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية للانتخابات التي أجريت في اثيوبيا وألبانيا، وتوغو، ورواندا، والسلفادور، وغيانا، وغينيا، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وفي أنغولا على وجه الأخص. وتمد الأمم المتحدة كذلك يد المساعدة في الأعمال التحضيرية للاستفتاءات التي يعتزم اجراؤها في إريتريا والصحراء الغربية.

٩٧ - ويعد نمو السكان في البلدان النامية مصدر قلق عميق له ما يبرره. ويعكف العديد من وكالات الأمم المتحدة تحت رعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان على تشجيع سياسة تنظيم الأسرة وغيرها من السياسات السكانية. والأعمال التعاونية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال رعاية صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة دعما للأطر السكانية الوطنية إنما هي أعمال تبشر بالخير. وسيشكل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٤ مناسبة هامة لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال الحرج.

٩٨ - والتلازم الوثيق بين المخدرات وكثير من الشرور الاجتماعية والسياسية واضح. وبالإضافة الى ذلك، فإن إعادة استثمار العائدات الضخمة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الأسواق المالية الدولية ترتبت عليه عواقب تزيد زعزعة استقرار الاقتصادات الوطنية. ومسألة مراقبة المخدرات تقتضي في الواقع بذل جهود دولية منسقة وإصدار تشريعات دولية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تشجيع الحكومات على بحث المشاكل المتعلقة بالمخدرات بأكملها، وأيضا بالنسبة لسائر القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. ويوفر البرنامج الارشاد والتعاون التقني للحكومات فيما يتعلق بجميع جوانب مراقبة المخدرات، وعملية استبدال الدخل، وإنفاذ القوانين، والعلاج والتأهيل، والاصلاح التشريعي والمؤسسي على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية. وتنعكس الصلة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة، والنهج المتبعة تجاه منع الجريمة والعدالة الجنائية في برنامج الأمم المتحدة المعزز المتعلق بالجريمة.

٩٩ - وقد أدت الزيادة الأخيرة في حالات الطوارئ الى تسليط الضوء على مساهمة برنامج الأغذية العالمي الهامة في تقديم المساعدة للسكان المتضررين. فعلى مدى العامين الماضيين، قام البرنامج بزيادة موارده بنسبة ٥٠ في المائة، ويتجه بشكل متزايد نحو إدماج المعونة الغذائية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلاوة على توفير الأغذية، أصبح ما يقدمه من دعم سوقي جزءا لا غنى عنه من الاستجابة الدولية لعمليات الإغاثة الواسعة النطاق. ويقوم البرنامج في نطاق منظومة الأمم المتحدة، بتنسيق جهود النقل والجهود السوقية فيما يتعلق بحالة الطوارئ الناشئة عن الجفاف في الجنوب الافريقي.

حقوق الانسان والتنمية

١٠٠ - ليست حماية الفئات الضعيفة سوى جانب واحد من التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الانسان بصفة عامة. فحقوق الانسان هي عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون احترام حقوق الانسان. وليس لحقوق الانسان معنى في بيئة يسودها الفقر والحرمان. وميثاق الأمم المتحدة يحدد تعزيز حقوق الانسان باعتباره هدفا من أهدافنا ذات الأولوية بالاضافة الى تعزيز التنمية وصون السلم والأمن الدوليين. وتشمل الانجازات التي تحققت حتى الآن وضع مجموعة هامة من المعايير الدولية يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي على أساس الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين لحقوق الانسان، فضلا عن نظام واسع النطاق للإشراف على امثال الدول لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. والأعمال التي يضطلع بها مركز حقوق الانسان في جنيف ذات أهمية خاصة.

١٠١ - غير أنه اذا كانت هناك معايير واجراءات لمواجهة الحالات العادية، فإن الأمم المتحدة لم تتمكن من التصرف على نحو فعال لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. وليس بوسع الأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي أو بلا مبالاة في وجه ما تزخر به أنباء وسائل الاعلام اليوم من تصرفات وحشية. وسوف تعتمد موثوقية منظمنا ككل في الأجل الطويل على نجاح استجابتنا لهذا التحدي. وانني اقترح أن نستطلع السبل الكفيلة بتحويل الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الخبرة في مجال حقوق الانسان صلاحية عرض انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة على مجلس الأمن مع التوصية باتخاذ اجراءات بصدها.

١٠٢ - كما أن منع الانتهاكات قبل وقوعها أمر ذو أهمية أساسية. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على تحديد الحالات التي يمكن أن تتفاقم وتصبح انتهاكات، وأن تتخذ التدابير الوقائية. فمثلا، نحن بصدد دراسة تلك العناصر التي ساعدت في الماضي على التغلب على حالات التوتر ذات الصلة بالأقليات. ويمكن أن يؤدي تدخلنا النزيه وفقا لمعايير مقبولة على نطاق واسع الى ازالة سوء التفاهم والمساعدة على بناء اطار للعيش معا. وبالفعل تتوافر لدى منظومة الأمم المتحدة كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان والمقدمة من حكومات، ومنظمات غير حكومية وأفراد الى اللجان أو الهيئات، أو الأمين العام أو مختلف الهيئات الأخرى. والآن يتمثل التحدي في جمع هذه المعلومات بطريقة مركزة من أجل فهم الحالات المعقدة فهما أفضل وبالتالي أن نكون في وضع يسمح باقتراح اجراءات مناسبة بصدها. وسيكون المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي سيعقد في فيينا في عام ١٩٩٣ ذا أهمية في هذا الشأن.

١٠٣ - ويجب أن يكون هدفنا في المدى الطويل هو تحقيق احترام حقوق الانسان في كل بلد. فبناء مؤسسات حقوق الانسان وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الانسان اللازم لأداء هذه المؤسسات لوظيفتها حاسم هنا بالنسبة لتحول بلدان كثيرة الى الديمقراطية. وفي السنوات الأخيرة تعلمنا أهمية تعزيز احترام حكم القانون وحقوق الانسان بصفة عامة من خلال التدريب، والتربية، والاعلام وتوفير مشورة الخبراء. ويمكن تنفيذ جوانب كثيرة للبرامج القطرية في هذا المجال في اطار برامج التنمية الأوسع نطاقا لوكالات الأمم المتحدة أو للمانحين على الصعيد الثنائي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تصحب مظاهر الاهتمام بحقوق الانسان والديمقراطية اجراءات تتخذ بشأن مسائل مثل الديون، ومعدلات التبادل التجاري وإمكانية الحصول على المساعدة الانمائية.

١٠٤ - وفي جهودنا الرامية الى بناء ثقافة تقوم على حقوق الانسان، يجب علينا ألا ننسى أهمية العاملين والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الانسان، وشجاعة الكثيرين الذين يعرضون حياتهم وأمنهم للخطر من أجل حقوق الآخرين. وأولئك الذين يعملون في الميدان يفهمون أن التنمية توفر الأساس اللازم لتحقيق التقدم في مجال حقوق الانسان، وأن حقوق الانسان، بالمثل، هي المفتاح الذي يطلق الطاقات الخلاقة للشعوب وهي الطاقات الأساسية لإحراز التقدم الاقتصادي.

جيم - برنامج للتنمية

١٠٥ - لا يمكن الترويج لنهج متكامل يتبع اتجاه هذا النطاق الواسع من القضايا، أي نهج يضم برنامجا للتنمية، إلا من خلال أعم متحدة أقوى. ويتعين عليها أن تصبح :

(أ) منظمة تنظر إلى أهدافها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية بنفس الشعور بالمسؤولية والإلحاح الذي تنظر به إلى التزاماتها في المجال السياسي والأمني ؛

(ب) منظمة تقوم فيها الهيئات الحكومية الدولية بتعزيز الاتساق في السياسات، ويضطلع فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدور المركزي المتوخى له في ميثاق الأمم المتحدة ؛

(ج) منظمة تستفيد بالكامل من القدرة التنسيقية الرئيسية المتاحة لها في مجال القضايا الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ومن القدرات المشتركة بين القطاعات الموجودة تحت تصرفها في اللجان الاقليمية وفي مختلف برامج وأجهزة الأمم المتحدة ؛

(د) منظمة تدعم قدراتها التنفيذية الواسعة -- المتاحة من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان -- أهدافها في مجال السياسة العامة

دعما كاملا، ومنظمة فيها البحث الاقتصادي والاجتماعي وتحليل السياسات، والأنشطة التنفيذية، والمساعدة الانسانية وتعزيز حقوق الانسان تدعم وتعزز بعضها بعضا.

١٠٦ - وسوف توجه المراحل الأخرى لإعادة تنظيم هياكل الأمانة العامة للأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي نحو تحقيق تلك الأهداف.

١٠٧ - وليس هدفي، على صعيد منظومة الأمم المتحدة، هو تعزيز تنسيق المساهمات التي تقدمها مختلف مؤسسات المنظومة فقط، ولكن أيضا، ولعل هذا هو الأهم، ضمان تعبئة القدرات العامة للمنظومة في مجال البحث وتحليل السياسات، وتمويل التنمية والمساعدة التقنية بطريقة تتسم بالتداعم والتضافر.

١٠٨ - وانني أرحب بحرارة باقتراح عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، وهو اقتراح حظي الآن بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد بدأت بالفعل المشاورات المتعلقة بالعملية التحضيرية. وانني لعلى ثقة من أن مؤتمر القمة سيوفر زعامة على أعلى مستوى للالتزام مشترك على نطاق العالم بجعل الشعوب محور التنمية والتعاون الدولي. كما أنه سيكون بالتأكيد مصدر الهام لأراء واقتراحات جديدة تهدف الى وضع نهج أشمل للأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي.

١٠٩ - ومن الجلي أن احترام حقوق الانسان ذو أهمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإن التمتع بحقوق الانسان والديمقراطية في الأجل الطويل، سوف يثبت أنه وهم بدون وجود التنمية، وبالطبع فإن الحرب هي نقيضهما. ومن شأن الادارة الجيدة، والديمقراطية، والمشاركة، ووجود سلطة قضائية مستقلة، وحكم القانون والسلم الأهلي أن يهيئ الظروف اللازمة للتقدم الاقتصادي. وكل مجال من مجالات منظمنا يدرك، على نحو متزايد أهمية حقوق الانسان في أهدافه وبرامجه الخاصة. سوف يلتئم في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان، الذي سيعقد في فيينا عام ١٩٩٣، جمع زعماء العالم على أعلى مستوى. ونحن نتطلع الى هذا المؤتمر لإعادة تأكيد الحاجة الى التنفيذ الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، علاوة على الحقوق المدنية والسياسية، وإعادة تأكيد الصلة بين التنمية والتمتع بجميع حقوق الانسان.

رابعا - مساعي السلم

ألف - نظرة عامة على أنشطة الأمم المتحدة

١١٠ - بينما ضعف دور الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للانقسامات العميقة بين القوتين النوويتين العظميين، استحدثت الأمم المتحدة إجراء جديدا للنهوض بقضية السلم. ودخلت عبارة "حفظ السلم" القاموس الدولي بمعنى محدد إلى حد كبير وهو : استخدام قوات

تحت إمرة الأمم المتحدة في عمليات لا تتسم بالعنف، بموافقة الأطراف في نزاع ما، بغرض المحافظة على الاستقرار في العديد من مناطق التوتر حول العالم.

١١١ - وقد واجهت الحرب الباردة المجتمع الدولي بخطر منفرد يهدد الأمن ؛ أما الآن فقد برزت مجموعة متنوعة واسعة النطاق من حالات الامتعاظ والطموح والخصومة والحدقت ظلت خافية لفترات طويلة، وأصبحت تشكل تهديدا للوثام الدولي والأهداف المشتركة.

١١٢ - وقد تطورت طبيعة عمليات حفظ السلم تطورا سريعا في السنوات الأخيرة. واستجابت المبادئ القائمة والممارسات الجارية لحفظ السلم بمرونة للمتطلبات الجديدة. وكان أبرز مقومات التطور في مجال معالجة المنازعات الإقليمية أن حفظ السلم لم يعد مهمة عسكرية فحسب. بل ان الحالة السائدة، في أغلب الأحيان، تتمثل في أن العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة تتضمن بالضرورة الشرطة المدنية، وموظفي الانتخابات، وخبراء حقوق الإنسان، ومتخصصين في مجال الإعلام، وعددا لا بأس به من الموظفين الاستشاريين السياسيين. وفي آسيا وأوروبا وأفريقيا وفي نصف الكرة الغربي تتطلب أشكال النزاع الجديدة الأخذ بنهج شامل.

١١٣ - وكما أنه لا يوجد في الوقت الحالي نزاعان يتميزان بنفس السمات، كذلك يجب أن ينتهج تصميم التعاون وتقسيم العمل، في خدمة السلم والاستقرار والتجديد بعد النزاع، نهجا مرنا وخلاقا يتلاءم مع الأوضاع، كل على حدة. وفي هذا الصدد، يتعين على الترتيبات والوكالات الإقليمية أن تقدم مساهمات جديدة.

١١٤ - إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يتوخى دورا واضحا للترتيبات والوكالات الإقليمية كجزء من هيكل للتصدي لقضايا السلم والأمن الدوليين. فقد أنشئت الترتيبات الإقليمية، فيما مضى، نظرا لعدم وجود نظام عالمي للأمن الجماعي ؛ وبالتالي، كانت أنشطتها تعمل، في كثير من الأحيان، على نحو مخالف لروح التضامن المطلوبة من أجل فعالية المنظمة العالمية. وعطلت الحرب الباردة الاستعمال السليم للفصل الثامن، بل كانت الترتيبات الإقليمية في تلك الحقبة تعمل، في بعض المناسبات، بشكل يتعارض مع حل المنازعات بالطريقة المرتآة في الميثاق. بيد أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور حاسم، في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذا اضطلعت بأنشطتها بطريقة تتفق مع مبادئ الفصل الثامن.

١١٥ - إن هذه اللحظة لحظة حاسمة للتقدم بهذا المفهوم وانهاز هذه الفرصة. فقد قامت المنظمات الإقليمية بدور، في عدد كبير من الحالات التي نشطت فيها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، ولا سيما في حفظ السلم. وإن ما أرمي إليه هو أن تبقى للأمم المتحدة، في أي تقسيم للعمل، الصدارة في صون السلم والأمن الدوليين، مع تخفيف أعبائها ودعم وتأكيد مهمتها بمشاركة نشطة من الترتيبات والوكالات الإقليمية

المناسبة، أما التحديد الدقيق لطرائق هذا التقسيم للعمل فلم يتم بعد، بينما تعمل المنظمات الإقليمية، وكذا الأمم المتحدة نفسها على إعادة تحديد مهامها في فترة ما بعد الحرب الباردة.

١١٦ - إن النزاع الذي نشهده اليوم نطاقه هائل. ولشرح ذلك، يبين الاستعراض التالي، الذي يستند إلى الأحداث حتى نهاية آب/أغسطس، أغلب عمليات السلم الجارية حالياً، وليس كلها، على النحو المعروض في الخريطة الواردة في نهاية هذا الجزء (انظر الشكل ٦). إن الأمم المتحدة تولي أهمية متساوية لجميع هذه النزاعات. فعندما يتعلق الأمر بالموت والبؤس، ليس لحالة أولوية على حالة أخرى.

قبرص

١١٧ - تمثلت ذروة الجهود المكثفة التي بذلت على مدى السنة الماضية للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من الأفكار تتعلق باتفاق إطارى شامل بشأن قبرص، في اجتماعات دامت خمسة أسابيع بين زعميي الطائفتين، تحت رعايتي. وفي حين أن هذه المحادثات لم تحقق الهدف الذي كان متوقعا، جرى تطوير مجموعة من الأفكار بشكل كاف لتمكين الجانبين من التوصل إلى اتفاق شامل. وإنني أشاطر مجلس الأمن التوقعات التي أعرب عنها في قراره ٧٧٤ (١٩٩٢)، بأن يواصل الزعيمان المفاوضات المباشرة، دون انقطاع، للتوصل إلى اتفاق، عند استئناف المباحثات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

اثيوبيا واريتريا

١١٨ - من أجل تعزيز الديمقراطية، اشتركت بنشاط في الجهود الرامية إلى توفير المساعدة إلى حكومة اثيوبيا في تنظيم الانتخابات الإقليمية. وبنفس الروح، اشتركت بنشاط في المشاورات التي تستهدف توفير مساعدة الأمم المتحدة في إجراء الاستفتاء المقرر في اريتريا، كجزء من المساعدة في الفترة الانتقالية. وقد قام فريق تقني بزيارة لاريتريا في آب/أغسطس لجمع المعلومات المطلوبة من أجل مشاركة الأمم المتحدة في عملية الاستفتاء. وسأقوم، قريبا، بتعيين موظفين اثنين في أسمره للمساعدة في الترتيبات الأولية وسأقدم تقريرا إلى الجمعية العامة للحصول على تفويض باتخاذ مزيد من الإجراءات.

هايتي

١١٩ - إثر الإطاحة بالرئيس أرسنيد في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، قامت منظمة الدول الأمريكية بدور قيادي في استعادة الديمقراطية في هايتي. وأيدت الأمم المتحدة منظمة الدول الأمريكية في ذلك الصدد، وكانت صلاحياتي، بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، تتمثل في توفير الدعم الذي يطلبه الأمين العام لتلك المنظمة. وقد قبلت اقتراحه بأن يكون ممثل للأمين العام ضمن بعثة رفيعة المستوى من منظمة الدول الأمريكية أوفدت إلى هايتي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آب/أغسطس. ولم يرد فيما سمعته البعثة خلال زيارتها لهايتي ما يشير إلى أن الأطراف أقرب إلى التوصل إلى اتفاق مما كانوا قبل ذلك. وقد اقترح الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية وزع فريق أول من المراقبين في هايتي. وأرى أن وزع بعثة مكونة من عدد كاف من الموظفين، ولها صلاحيات محددة تحديدا جيدا، ولديها القدرة على

زيارة البلد كله يمكن أن تقوم بدور مفيد. واعتزم مواصلة التعاون مع المنظمة وأن أكون على استعداد للمساعدة بأي طريقة أخرى في حل الأزمة في هايتي.

ليبيريا

١٢٠ - كنت مع ممثلي الخاصين على اتصال منتظم مع قيادة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومع قادة آخرين في المنطقة. وإني أؤيد، في هذا الصدد، جهود الاتحاد في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في ليبيريا. وفي الدورة الخامسة عشرة للاتحاد، المعقودة في داکار في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢، دعا رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأمم المتحدة إلى تيسير رصد العملية الانتخابية والتحقق منها. وفي فترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ١٩٩٢، أوفدت خبيرين استشاريين إلى ليبيريا لتقييم توفر البيانات السكانية وحالة خرائط الدوائر الانتخابية، وتوفير الدعم للجنة الانتخابات في ذلك البلد. وأواصل مساعي الرامية إلى تقديم المساعدة في تنظيم وإجراء الانتخابات المقررة.

الجمهورية العربية الليبية

١٢١ - بناء على طلب مجلس الأمن، أسعى إلى إقناع حكومة الجماهيرية العربية الليبية بالامتنثال للقرارات بغرض تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية المرتكبة ضد رحلة بان أميركان ١٠٣ ورحلة يونيون دي ترانسبورت ايريان ٧٧٢ والمساهمة في القضاء على الإرهاب الدولي. وقمت في إطار قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢)، بإيفاد ست بعثات للأمم المتحدة إلى الجماهيرية العربية الليبية في التواريخ التالية : ٢٦ كانون الثاني/يناير، و ٢٤ شباط/فبراير، و ٢٧ شباط/فبراير، و ٧ نيسان/أبريل، و ١١ أيار/مايو، و ٢٠ آب/أغسطس، وفي كل مناسبة من هذه المناسبات، حمل مبعوثي الخاص رسالة مني إلى العقيد معمر القذافي. ولم تسفر هذه البعثات حتى الآن عن الاستجابة الكاملة والفعالة لطلبات المجلس. وسيستمر هذا الجهد الذي يرمي إلى تحقيق الامتنثال لقرارات المجلس.

الشرق الأوسط

١٢٢ - كان لتطورات العام الماضي عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ٢,٦ مليون لاجئ تقوم بخدمتهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فقد ظلت آثار أزمة الخليج تسبب مشقة لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين فقدوا الوظائف وفرص العمل في الكويت ودول الخليج العربية الأخرى. وأدى تدفقهم إلى المخيمات والمدن في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والأراضي المحتلة إلى زيادة الضيق في الموارد المالية للأونروا التي تعاني، بالفعل، من الإجهاد المفرط.

١٢٣ - وهناك تحديات جديدة ناشئة عن تطورات أكثر إيجابية حدثت في السنة الماضية في الشرق الأوسط، وهي بدء المباحثات الموضوعية بين إسرائيل، وجيرانها العرب والفلسطينيين حول إطار لتسوية سلمية. والحالة تتطلب روحا من التوفيق وبناء الثقة بشكل متبادل.

جمهورية مولدوفا

١٢٤ - كان النزاع الذي تفجر بين الانفصاليين في منطقة دنيستر والحكومة محور جهود التسوية السلمية المبذولة من جمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا. ونظرا لشعوري بالقلق إزاء تصاعد العنف، أوفدت بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة في نهاية حزيران/يونيه. وفي ٢١ تموز/يوليه، وقع رئيسا جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي اتفاقا أدى إلى إقرار وقف لإطلاق النار تقوم برصده قوة ثلاثية لحفظ السلم، وإثر طلب جمهورية مولدوفا لبعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، أوفدت بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية مولدوفا مرة ثانية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آب/أغسطس. ولاحظت البعثة أن الحالة في جمهورية مولدوفا تحسنت بدرجة كبيرة ؛ وأن تصاعد العنف قد عكس مساره، وأن أطراف النزاع يتعاونون في تنفيذ الجزء الأكبر من أحكام اتفاق ٢١ تموز/يوليه، بما في ذلك آليات من قبيل قوة حفظ السلم الثلاثية. بيد أن الأحوال السائدة تظل هشة، ويمكن أن تتدهور بسرعة في حالة عدم تقدم المفاوضات بسرعة أكبر في سبيل تسوية شاملة.

موزامبيق

١٢٥ - بناء على دعوة صادرة من حكومة موزامبيق في حزيران/يونيه، تشارك الأمم المتحدة بصفة المراقب في المحادثات الجارية بين الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية. التي تقوم إيطاليا فيها بدور الوسيط، وتضم فرنسا والبرتغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وتجري المحادثات في روما منذ عام ١٩٩٠. والبيان الأخير الصادر عن الطرفين بتحديد تشرين الأول/أكتوبر كموعدا أقصى لوقف إطلاق النار يبشر بالخير بالنسبة لعملية السلم. وقد أوضحت أن الأمم المتحدة مستعدة لدعم العملية الانتخابية المتوخاة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك توفير المتخصصين في الانتخابات والمساعدة الأخرى ذات الصلة بالموضوع. وقد غادرت بعثة انتخابية إلى موزامبيق في ٤ أيلول/سبتمبر ؛ وأعقبها فريق تقني في ٦ أيلول/سبتمبر. وستكون الجهود التي تبذلها المنظمة مع موزامبيق بالغة الأهمية في المنطقة ككل وينبغي تناول التدابير المطلوبة كمجموعة شاملة.

ناغورنو قره باغ

١٢٦ - أودى النزاع الذي دام أربع سنوات ونصف سنة، في ناغورنو قره باغ وحولها بحياة ٣٠٠٠ شخص وتسبب في وجود نحو نصف مليون لاجئ ومشرّد. وأدى القلق إزاء تدهور الحالة وتعرض السلم والأمن الإقليميين للخطر إلى إيفاد بعثتين لتقصي الحقائق تابعتين للأمم المتحدة إلى المنطقة في الفترة من ١٦ إلى ٢١ آذار / مارس ، وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٨ أيار/ مايو ، دعما للجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية . وأوفدت بعثة ثالثة في الفترة من ٤ إلى ١٠ تموز/يوليه للتحقيق في ادعاءات أذربيجان بأن أرمينيا استخدمت الأسلحة الكيميائية، ولكن لم توجد أدلة تشير إلى ذلك. وحضر محادثات السلم التمهيدية المعقودة في روما تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مراقب عن الأمم المتحدة للنظر في ترتيبات لوقف إطلاق النار.

جنوب افريقيا

١٢٧ - إثر مذبحة بويباتونغ التي وقعت في حزيران/يونيه، ناقشت الحالة في جنوب افريقيا مع السيد ر. ف. بوثا، وزير الخارجية، والزعيم مانغوسو بوثيليزي. والسيد نيلسون مانديلا، على التوالي. وخلال الزيارة الرسمية التي قمت بها في نهاية حزيران/يونيه إلى أبوجا (نيجيريا)، وحضوري اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في داكار (السنغال)، واصلت محادثات مع هؤلاء القادة، وكذا مع السيد كلارنس مأكويتو، ممثل مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا. وحشثهم على استئناف المفاوضات وقدمت تقريراً عن المناقشات التي أجريتها إلى مجلس الأمن.

١٢٨ - وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢، وبعد الاستماع إلى بيانات أدلى بها الممثلون الرئيسيون للأطراف السالفة الذكر، بحضورهم جميعاً، اتخذ مجلس الأمن، بالإجماع، القرار ٧٦٥ (١٩٩٢)، الذي دعا الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص. وقمت بتعيين السيد سايروس ر. فانس الذي زار جنوب افريقيا بعد اتخاذ القرار، فوراً. وبناءً على طلب الأطراف أيضاً، شهد ١٠ مراقبين للأمم المتحدة أعمال الاحتجاج الجماعية خلال الأسبوع الذي بدأ في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٢. وعمل مراقبو الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع أمانة السلم الوطني خلال ذلك الأسبوع لمراقبة التعبئة والمظاهرات الجماهيرية والحشود السياسية.

١٢٩ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٧٧٢ (١٩٩٢) في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، تم وزع ٥٠ مراقباً للأمم المتحدة لتناول مجالات القلق التي لاحظتها في تقرير المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، على نحو فعال، بالتنسيق مع الهياكل المنشأة بواسطة اتفاق السلم الوطني. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى شعب جنوب افريقيا ككل في جهوده الرامية إلى وضع حد فعلي للعنف وتهيئة الظروف لإجراء مفاوضات تؤدي إلى التحول السلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية لاعنصرية موحدة.

الصحراء الغربية

١٣٠ - في الجهود التي أبذلها لإعادة تنشيط تنفيذ خطة التسوية، حاولت التغلب على العقبات التي تعترض سبيل إجراء استفتاء. وما زالت الخلافات حول معايير الأهلية للتصويت قائمة. واستمر ممثلي الخاص في جهوده الرامية إلى الخروج من الطريق المسدود الذي تقف فيه خطة التسوية منذ بداية هذا العام. فمنذ التقرير الذي قدمته عن هذا الموضوع في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢، بدأ ممثلي الخاص مفاوضات مع الطرفين المعنيين من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن تفسير المعايير المتصلة بأهلية الناخبين. وسوف تبلغ نتائج هذه المفاوضات إلى مجلس الأمن.

باء - تحليل لخمس نزاعات

١٣١ - تشير القائمة السابقة، إلى أن تدخل الأمم المتحدة اتخذ أشكالاً عدة، متوقفاً في ذلك على كل من طبيعة الحالة نفسها والدور الذي دعيت الأمم المتحدة إلى أدائه. فقد أوفدنا بعثات لتقصي الحقائق وممثلين

خاصين، وجرى وزع فرق للمراقبة تحت إشراف الأمم المتحدة ؛ وكانت ثمة عمليات لحفظ السلم شملت أعدادا وفيرة من قوات الأمم المتحدة وشرطتها ؛ ونظمت عمليات إنسانية كبيرة شملت أحيانا ملايين اللاجئين والمشردين ؛ وأفضى الاضطلاع بدور فعال في بناء السلم إلى تدخل الأمم المتحدة في وضع آلية انتخابية وإقامة عمليات مشاركة، بل وفي بعض الحالات، في إسداء المشورة وتقديم المساعدة بشأن كتابة الدساتير. وشملت الاستجابة عدة وكالات وكانت متعددة التخصصات. لذلك كان تعدد استجابة الأمم المتحدة متميزا بقدر تميز عدد الحالات التي طلب منا معالجتها ودرجة تعقيدها.

١٣٢ - ولتوضيح مدى التحديات الراهنة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة للسلام على وجه أكمل، يقتضي الأمر تحليل خمسة نزاعات، هي : كمبوديا ويوغوسلافيا والصومال وأنغولا والسلفادور. فمنذ أن توليت منصبي شرع في تنفيذ جميع هذه المهام أو مرت بتطورات رئيسية. وتشمل كلها أطرافا ليست دولاً، إلا أن تعاونها أمر حاسم لتحقيق النجاح. ولكل منها طابع خاص، وإن كانت كلها، بطريقة أو أخرى، تتطلب نهجا شاملا لحفظ السلم أو بنائه. والنهج المتكامل الوارد في الفرع الثالث من هذا التقرير لا ينطبق على المسائل الهيكلية والإنمائية فحسب، بل ينسحب أيضا على قضايا السلم والأمن. وفي آسيا وأوروبا وأفريقيا وفي النصف الغربي من الكرة الأرضية، تنشأ عن الأشكال الجديدة من النزاعات أشكال جديدة من عمليات السلم. فالعمليات في كمبوديا وأنغولا والصومال والسلفادور ويوغوسلافيا السابقة، التي أود أن أركز عليها في هذا الفرع، تلخص، في نظري، دور المنظمة في حفظ السلم بالمعنى الواسع الذي غدا يفهم به الآن.

١٣٣ - ويجري، على نحو متزايد، إقامة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في حالات يتوقف نجاح العملية فيها على تعاون كيانات غير حكومية أو جماعات غير نظامية. وهذا ما يضع أمام المنظمة زمرة جديدة وكاملة من المشاكل، كانهدام تسلسل موحد أو وحيد في القيادة وصعوبة تحديد المصدر الحقيقي للسلطة وإقامة حوار مباشر مع القيادة الحقيقية لهذه الحركات مقابل القيادة الشكلية، وهي عوامل قد تفضي بدورها إلى اتفاقات لا تحترمها المراتب الدنيا. فكثيرا ما تواجه هذه الكيانات أو الجماعات، المفترقة إلى الاعتراف الدولي، عقبات في المشاركة في مؤتمرات السلم أو المشاورات الحكومية الدولية، ولذلك لا تكون دائما طرفا في الاتفاقات السياسية التي تركز عليها إقامة قوة لحفظ السلم. ومن المألوف أيضا أن تقع قيادة هذه الجماعات في مناطق نائية جغرافيا وتفتقر إلى الاتصال المنظم بقائد قوة الأمم المتحدة. وقد تؤدي بها طبيعتها ذاتها بدورها إلى نظرتها نظرة متشككة عموما إلى العالم الخارجي والمجتمع الحكومي الدولي بصفة خاصة، وإلى كونها أقل تأثرا بالنفوذ الخارجي، في حين أن مركزها السري في الغالب يجعل من الصعب أحيانا الحصول، عند الحاجة، على معلومات موثوقة عن المواقع أو عدد المقاتلين أو مخزونات الأسلحة.

كمبوديا

١٣٤ - نتيجة للاتفاقات المتعلقة بتسوية سياسية شاملة، المعقودة في مؤتمر باريس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، اضطلعت الأمم المتحدة في كمبوديا بواحدة من أكثر عمليات حفظ السلم طموحا

وتعقيدا في تاريخها. فالمهمة التي نيّطت بسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وتكاليفها المقدرة، إن لم نقل حجمها، لم يسبق لها مثيل فعلا. ففي الجانب العسكري، تتضمن العملية إجراء المهام الشاقة المتمثلة في الإشراف على وقف إطلاق النار ورصده والتحقق منه، وانسحاب القوات الأجنبية وإعادة تجميع القوات المسلحة للفصائل الكمبودية الأربع وإيوائها ونزع سلاحها ثم تسريحها لاحقا. وفي الجانب المدني تتضمن العملية مسؤوليات مبتكرة، كمراقبة أنشطة الهياكل الإدارية القائمة وقوات الشرطة والإشراف عليها، وكذلك اتخاذ تدابير لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف ضحاياها.

١٣٥ - ولأول مرة، تناط بالأمم المتحدة أيضا مسؤولية تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، حدد موعد إجرائها في أواخر نيسان/أبريل أو أوائل أيار/مايو ١٩٩٣. وإعادة ما يقارب ٣٦٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد إلى وطنهم عنصر حاسم في مجموع التسوية. ويجري القيام بها كجزء لا يتجزأ من العملية ويقوم فيها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بدور الوكالة الرائدة. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بمسؤولية تنسيق البرامج الرئيسية للمساعدة في مجال إعادة التأهيل التي شرع فيها خلال زيارتي لبنوم بنه في نيسان/أبريل الأخير. وبعبارة أخرى، تواجه الأمم المتحدة المهمة الباهظة التي هي رعاية المصالحة الوطنية وتعزيز العملية الديمقراطية وبناء السلم والاستقرار في بلد خربه عقدان من الحرب.

١٣٦ - ومنذ إقامة مجلس الأمن للعملية بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، تم وزع ما يزيد على ١٨ ٠٠٠ موظف مدني وعسكري للأمم المتحدة في البلد. ويلمس الآن حضور الأمم المتحدة في كل الأقاليم، وبدأت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في القيام بالأوجه المختلفة من مهمتها الواسعة النطاق. وفي هذا الصدد، فإنه جدير بالملاحظة أن ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد قد أعيدوا إلى وطنهم بنجاح، حتى نهاية آب/أغسطس.

١٣٧ - غير أن تقدم العملية تعرقل برفض أحد الأطراف الكمبودية تنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، التي بموجبها يتعين إعادة تجميع القوات المسلحة لكل الفصائل وإيوؤها ونزع سلاحها. وبعد دراسة متأنية للحالة، أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص بالبدء في المرحلة الثانية في موعدها بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه، حتى يتأتى الحفاظ على زخم العملية، واتخذت هذا القرار اقتناعا بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يسمح لنكوص طرف عن الوفاء بالتزاماته بإبطال الجهود الدبلوماسية الرائعة والموارد البشرية والمادية الهائلة التي كرسها للسعي نحو السلام وإعادة البناء في كمبوديا. وفي نهاية تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن موقفا واضحا بشأن المسألة وكرر تأكيد الالتزام الراسخ للمجتمع الدولي بالتنفيذ التام لاتفاقات باريس.

١٣٨ - ولقد أعيد الآن تجميع وإيواء ما يقارب ٥٠ ٠٠٠ جندي ينتمون إلى ثلاث من الفصائل الكمبودية تحت إشراف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. واتخذ ممثلي الخاص والبلدان الأعضاء في مؤتمر باريس شتى المبادرات لإقناع الطرف الكمبودي الرابع بالمشاركة في المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار وتقديم التعاون الضروري لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

١٣٩ - ولي وطيد الأمل في أن تؤتي هذه الجهود أكلها عاجلا، لأن عامل الوقت الآن عامل أساسي. والواقع أننا بلغنا طورا من شأن أي تأخير إضافي في تنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار فيه أن يضعف بشكل خطير قدرة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على القيام بمهامها وفقا للجدول الزمني الذي وضعه مجلس الأمن وأن يعرض للخطر عملية السلم برمتها. وستواصل السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا العمل في تعاون وثيق مع الأطراف والمجلس الوطني الأعلى لكمبوديا لتفادي هذا المأزق. فلقد قاسى الشعب الكمبودي ما يكفي من المعاناة. ولا بد أن يمنح فرصة لكي يقرر مصيره السياسي بحرية وينعم بالسلم والاستقرار والرفاه التي طالما طمح إليها.

يوغوسلافيا السابقة

١٤٠ - توضح القلاقل في يوغوسلافيا السابقة كيف أن انتهاء الحرب الباردة فتح قمقما سحريا تسربت منه قضايا ونزاعات كان الصراع الايديولوجي لتلك الحقبة يكتبها. فانفجرت نزاعات وطموحات وأحقاد دفيئة. وفي السنوات التي انصرمت لتوها، كانت هذه الأنشطة تعتبر مجرد خسارة أو ربح في حسابات قوى القطبية الثنائية. وفي غياب هيكل الحرب الباردة لمواجهتها، ترك لنا أمر توفير النهج وتقديم الأجوبة في نهاية المطاف. وقد اعترف المجتمع الدولي مؤخرا بأقاليم من يوغوسلافيا السابقة هي الآن مسرح لعمليات عسكرية، وأخذت مقاعدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة كدول أعضاء.

١٤١ - فهذا، إذن، نزاع ذو بعد دولي. وأصبح الشكل والأمن المستقبليان لدولة أو أكثر من الدول الأعضاء - بل حتى وجودها ذاته في الواقع - مهددا بالخطر. ويتتبع آخرون عن كشب تطورات الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، وهم الذين كانوا، في ظروف مشابهة من عدم الاستقرار والمواجهات الجديدة، سيلجأون إلى الحرب والدمار بدلا من اختيار طريق التفاوض والحوار. فلا بد من حملهم على أن يفهموا ويقبلوا أن الطريق الوحيد للتغيير هو الطريق القانوني والسلمي، والطريق الذي يساهم في هيكل للسلم والأمن الدوليين.

١٤٢ - وردا على هذه الأزمة، اضطلعت الأمم المتحدة بمجموعة مكثفة وواسعة من التدابير. وعبر مجلس الأمن عن نفسه في سلسلة من القرارات. واضطلع مبعوثي الخاص، السيد سايروس ر. فانس، بمهام نيابة عن المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى إيقاف القتال وإيجاد حل سلمي. وأقيمت قوة الأمم المتحدة للحماية، واتخذت خطوات لمساعدة اللاجئين وتوزيع مؤن الإغاثة على الناس المتضررين من القتال وتقديم العون لأعداد وفيرة من الأشخاص الذين شردهم هذا النزاع.

١٤٣ - ولا بد من التسليم بأن توقعات المجتمع الدولي - الذي صدمه هول النزاع في البوسنة والهرسك - ما انفكت تتجاوز موارد قوة الأمم المتحدة للحماية وقدرتها. وفي ظل هذه الظروف، فإن بذل جهد دولي أوسع لدعم مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة أمر له ما يبرره.

١٤٤ - وعقد مؤتمر بشأن يوغوسلافيا السابقة في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس في لندن، واشتركت في رئاسته مع رئيس الوزراء جون ميجور، بصفته رئيسا لمجلس وزراء الجماعة الأوروبية. وهدف المؤتمر هو توسيع وتكثيف البحث عن حل لكل جوانب الأزمة في يوغوسلافيا السابقة. وجسدت القرارات المتخذة في مؤتمر لندن إطارا يمكن أن يتم التوصل فيه إلى تسوية شاملة عبر بذل جهد مستمر ومتواصل. وقد أنشأ المؤتمر لجنة دائمة عين لرئاستها المشتركة السيد سايروس فانس واللورد أوين. وسيوجهان الأفرقة العاملة الستة ويعدان قاعدة لتسوية عامة. وهكذا تم توفير آلية فعالة لمعالجة المشكلة من كل جوانبها. وأتمنى صادقا أن تترجم الإرادة السياسية التي اتضحت في لندن إلى أعمال ملموسة في المستقبل.

الصومال

١٤٥ - تشكل الصومال تحديا بالغ الصعوبة للأمم المتحدة. ولا بد من إيجاد وسيلة لمواجهة الاحتياجات العاجلة والغالبة لشعب يتزايد قنوطه في مواجهة الجوع الواسع الانتشار، وعدم وجود إدارة وطنية، والدمار الكامل تقريبا للهياكل الأساسية وانعدام الأمن بصورة خطيرة.

١٤٦ - وكما كانت الحال في يوغوسلافيا السابقة، تواجه كوادر الأمم المتحدة في الصومال مشكلة ضرورة التعامل مع قوات غير نظامية وجماعات غير حكومية. وقد أدى انهيار السلطة المركزية إلى الزج بالفعل بشعب الصومال بأسره، الذي يبلغ حوالي ٦ ملايين نسمة، في النزاع بشكل أو بآخر. وثمة حلقة مفرغة قوامها انعدام الأمن والجوع في الصومال. ويحول الافتقار إلى الأمن دون إيصال الأغذية، في حين يؤدي نقص الأغذية إلى الإسهام بصورة كبيرة في اشتداد العنف وانعدام الأمن. وفي الوقت ذاته، قام اللاجئون بسبب عمليات القتل الجنوني والمجاعة بتصدير المشكلة إلى الدول المجاورة. وهنا أيضا، يلزم القيام بعملنا الإنساني لإنقاذ الأرواح وحفظ موارد جيران الصومال.

١٤٧ - والجهود المبذولة لكسر هذه الحلقة تجمع معا برنامج عمل شامل يضم الإغاثة الإنسانية، وتثبيت وقف إطلاق النار، والحد من العنف المنظم وغير المنظم، والمصالحة الوطنية. وهكذا، لا بد من أن يكون العمل شاملا ومتعدد الأوجه. وستدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتسريح القوات النظامية وغير النظامية وإقامة القانون والنظام، على أساس محلي في بادئ الأمر. ويجب إيلاء الاعتبار، على قدم المساواة، لإعادة إدماج قوات الميليشيا في المجتمع المدني. وسيلزم توفير طائفة واسعة من تدابير التدخل الداعم للمساعدة في إعادة إنشاء قوات الشرطة المحلية : التدريب، والملابس الرسمية، والاتصالات والمعدات الأخرى فضلا عن الخدمات الاستشارية. وسيتعين أيضا أن يشمل برنامج العمل برامج تدريبية تعليمية ومهنية تكفل للشعب في نهاية الأمر بدائل للعمل المسلح من أجل بقائه.

١٤٨ - وباختصار، فإن المهمة لا تقل عن إعادة بناء مجتمع وأمة بأسرها. ولتحقيق هذه المهمة، يلزم توسيع نطاق الاشتراك العسكري للأمم المتحدة على نحو يتجاوز الوزع المحدود، الذي يقتصر على مقديشيو، والذي اعتبر كافيا من قبل. ولتحقيق الغرض ذاته، تعمل الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ ترتيبات لعقد مؤتمر معني بالمصالحة الوطنية والوحدة في الصومال.

أنغولا

١٤٩ - لا تزال عملية تحقيق السلم في أنغولا تمثل تطورا من أهم التطورات الملحوظة والمثيرة للتحدي في إفريقيا. ولمدة ثلاثة عقود، تكفلت الأمم المتحدة، الى حد كبير، بالسعي من أجل تحقيق السلم والتنمية الاجتماعية في أنغولا وقد دخلت العملية الآن أدق مراحلها. وقد مضى أكثر من سنة على انتهاء الحرب، ومن المقرر إجراء الانتخابات المتعددة الأحزاب في نهاية أيلول/سبتمبر. وما برحنا نقدم خدمات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم وبدأنا أيضا في عام ١٩٩٢ بتقديم المساعدة في العملية الانتخابية في محاولة للمساعدة في إيجاد حل دائم. ومثل تسجيل الناخبين المتمتعين بحق الانتخاب، على الرغم من الصعوبات السوقية، انجازا ملحوظا.

١٥٠ - وقد عينت ممثلا خاصا في شباط/فبراير ١٩٩٢، وبقيام مجلس الأمن في الآونة الأخيرة بتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، فإن أكثر من ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة - من مراقبي الانتخابات، والشرطة والعسكريين - يقدمون المساعدة في عملية التحول. وجرى في فترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وآذار/مارس ١٩٩٢ إعداد مشروع كبير للمساعدة التقنية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، يشمل ترتيبات لتقاسم التكاليف مع عدة بلدان. وقد بدأ المشروع في آذار/مارس ١٩٩٢، وأعقبه في الآونة الأخيرة عنصر انتخابي لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. ويعمل كلاهما الآن بصورة كاملة.

١٥١ - وتبذل جهود كبيرة لتغذية عشرات الآلاف من الجنود الذين يجري تسريحهم وتوفير التدريب المهني لهم، فضلا عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين العائدين. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الإغاثة الخاص لأنغولا مستمر وجرت تعبئة المعونة الثنائية بمساعدة من الأمم المتحدة. ومن الناحية العسكرية، جرت المحافظة على وقف إطلاق النار، على الرغم من زيادة أحداث العنف في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإنه بمساعدة بعثة التحقق، تمكنت الآلية المشتركة للرصد حتى الآن من السيطرة على هذه الأحداث. وبالرغم من جميع الصعوبات، يتعين تهئنة الجانبين على التقدم الذي أحرزاه في تنفيذ اتفاقات السلم. ومن المهم الآن أن يتعاوننا بصورة أوثق بعضهما مع بعض ومع الأمم المتحدة، من أجل تهئية مناخ من الثقة وضمان نجاح الانتخابات.

السلفادور

١٥٢ - تكللت المفاوضات التي دارت برعاية الأمم المتحدة بالنجاح في بداية السنة وكان من دواعي سروري أن أشارك في توقيع الاتفاق النهائي للسلم بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني، وكان هذا من أوائل المهام التي قمت بها خارج المقر. ويشكل اتفاق المكسيك وغيره من الاتفاقات التي وقعت قبل ذلك أثناء عملية التفاوض التي استغرقت سنتين مخططا للتحويل الشامل والإيجابي للمجتمع السلفادوري، الذي اقتضاه الأمر لتحقيق المصالحة الوطنية. ومن المقرر أن تبرز أمة جديدة مزودة بمؤسسات جرى إصلاحها وذلك بعد الفترة الانتقالية، التي من المرجح أن تستمر لغاية الانتخابات العامة في أوائل عام ١٩٩٤.

١٥٣ - وتؤدي المنظمة دورا رئيسيا لم يسبق له مثيل في هذا الانتقال، بالتحقق من تنفيذ جميع الاتفاقات، بما في ذلك القيام على نطاق الدولة برصد احترام حقوق الإنسان، وقد بدأ هذا السنة الماضية. وتعلق المهام الجديدة للتحقق بالفصل بين القوات ووقف إطلاق النار، وتجميع المقاتلين، وإعادة إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني في المجتمع، فضلا عن المهام المتعلقة بتخفيض القوات العسكرية وإصلاحها وإصلاح النظام القضائي والانتخابي. ويجري إنشاء شرطة مدنية جديدة، كبديل لهيئات الأمن السابقة التي كانت خاضعة لسيطرة القوات المسلحة. وتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تنسيق المساعدة الدولية في هذا المشروع. كما تشرف الأمم المتحدة على الأعمال المتعلقة بالأرض وبالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وتقوم لجنة مخصصة مكونة من شخصيات سلفادورية مرموقة عينها سلفي باستعراض هيئة الضباط بأسرها في القوات المسلحة لتقديم توصيات ملزمة بشأن مستقبلهم على أساس احترامهم لحقوق الإنسان، وكفاءتهم المهنية وأهليتهم للخدمة في ظل معايير زمن السلم الجديدة لتسيير أعمال تلك المؤسسة. أما اللجنة المعنية بتقصي الحقائق، المكونة من ثلاث شخصيات بارزة من غير أبناء السلفادور، عينها سلفي، فإنها تحقق في أعمال عنف خطيرة وقعت منذ عام ١٩٨٠ "وأثارها على المجتمع تتطلب بصورة عاجلة أن يعرف الجمهور الحقيقة".

١٥٤ - وكان يتعين الاضطلاع بتنفيذ هذه المجموعة المعقدة من الاتفاقات وفقا لجدول زمني دقيق التفاصيل يبذل الطرفان غاية الجهد في التفاوض بشأنه. وفي حين يجري احترام وقف إطلاق النار، نشأت مشاكل هامة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات الأخرى، إلى حد أن التقيد بالجدول الزمني، الذي نقح مرتين بالفعل، قد يكون موضع شك. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور في تعاون وثيق مع الطرفين للتأكد من إمكان حل الخلافات بيسر، عن طريق الحوار المستمر.

١٥٥ - وتكشف النزاعات الخمسة هذه عن التناقض الذي يتسم به النزاع في الوقت الراهن : كل منها فريد في نوعه، ويتطلب استجابة محددة، ومع ذلك تقتضي جميعها اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار الطائفة الواسعة من القضايا الأساسية ويدعو إلى بذل جهد دولي منسق ومتعدد الأبعاد.

جيم - النزاعات والمساعدة الإنسانية

١٥٦ - لا تزال الكوارث الطبيعية تتسبب في الدمار والمعاناة على نطاق واسع، الأمر الذي يستلزم تقديم المعونة الغوثية. إلا أن الأمر يستلزم، باطراد، مساعدة الناس الذين يعانون من الحرب والخراب الذي هو من صنع الإنسان. ولهذا يطلب إلى المجتمع الدولي أن يستجيب إلى المطالب الجديدة الجسيمة التي تنطوي على توفير المساعدات الإنسانية العاجلة في ظروف الصراع الأهلي العنيف. وتؤدي جسامه الأزمات وتعقيداتها إلى شدة صعوبة هذه الجهود. وتدمج الإجراءات الإنسانية، بالقدر الممكن، في الجهود الرامية إلى حل الأسباب الأساسية للأزمة.

١٥٧ - وليس هناك أوضح من حالتي الصومال ويوغوسلافيا السابقة اللتين تظهران، بصورة شديدة الإيلام، صعوبة توفير المساعدات الإنسانية للمحتاجين. وفي مطلع الأزمة، سمى سلفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفها الوكالة الرائدة لتوفير المساعدات للاجئين والمشردين في يوغوسلافيا السابقة. ومنذ ذلك الحين، حدث توسع هائل في دور تلك المنظمة. وحتى بعد المحاولات المتكررة التي بذلها المجتمع الدولي، لا تزال الآليات المضمونة لتوفير المساعدة للمحتاجين غير متاحة. وفي الصومال، حيث انهار الهيكل الأساسي الاجتماعي بأسره، ظل العاملون بالإغاثة التابعون للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية يتعرضون للاعتداء عليهم بصورة متكررة. وقد تحمل برنامج الأغذية العالمي، بدعمه السوقي، المسؤولية الرئيسية عن توفير المعونة الغذائية والمعاونة على نقل أصناف المعونة غير الغذائية مع اليونيسيف في هذه الظروف العسيرة. وفي الصومال، وكذلك فيما كان يسمى يوغوسلافيا، كانت هناك حالات منع فيها توفير المساعدة الغوثية عمدا، مما أطل أمد اليأس المحيق بالضحايا الأبرياء الذين يحتجزهم أطراف الصراع كرهائن لديهم.

١٥٨ - ولا بد من توفير المساعدات الإنسانية بصرف النظر عما إذا كان هناك حل سياسي فوري أم لم يكن. إلا أن أمن الموظفين وحمايتهم وإيصال المواد الغوثية على نحو مأمون فعال تمثل شواغل رئيسية فيما يختص بالجهود الإنسانية في حالات الصراع. والواقع أن حالتي الصومال ويوغوسلافيا السابقة أظهرتا أن ما يحسم مدى إمكان توفير المساعدات الإنسانية ليس القدرة على إيصال تلك المساعدات بل الظروف الأمنية المتصلة بتوزيع الإمدادات الغوثية. ففي حالات عديدة، أدت الظروف الأمنية المتقلبة إلى وقف العمليات. وفي حالات أخرى، تواصلت العمليات الغوثية وإن انطوى الأمر على مخاطر شديدة. فغالبا ما يتعرض العاملون بالإغاثة التابعون للأمم المتحدة والهيئات الغوثية الإنسانية الأخرى لأخطار بالغة، بل ويخاطر الكثيرون بأرواحهم يوميا. وإنني معجب أشد الإعجاب بشجاعة هؤلاء الزملاء المخلصين وبالتزامهم الإنساني. إلا أنني أدرك كل الإدراك جسامه المسؤولية التي أتحمّلها من جراء تعريضهم لخطر الموت. فكل حالة تعد فريدة في نوعها، وتقضي الحرص، فضلا عن سعة الخيال والمرونة في المعالجة. ولكي يتم التوصل إلى الحلول العملية، سأحتاج إلى تعاون الأطراف المعنية جميعا تعاوننا تاما.

١٥٩ - وفي حالات الطوارئ التي هي من صنع الإنسان، لا بد للمساعدات الإنسانية الضرورية أن تقتصر بتدابير تستهدف معالجة الأسباب الجذرية عن طريق جهود صنع السلم وبنائه. إن نجدة ضحايا الصراع، عن طريق برامج الإغاثة الفعالة، يمكن أن تساعد جهود صنع السلم مساعدة إيجابية. إذ يمكن تعزيز عمليات صنع السلم بإقامة ممرات سلم ومناطق هدوء تخصص لإيصال الإغاثة. وبمد نطاق مثل هذه المفاهيم أو توسيعها - بموافقة الأطراف - يمكن توليد قوة دافعة للحوار السياسي وجهود السلم. وإنني إذ أصر على التعاون الوثيق، أرى رابطة حيوية بين صنع السلم وحفظ السلم والمساعدة الإنسانية، الأمر الذي يشكل جوهر الدبلوماسية الإنسانية.

١٦٠ - ولقد أسديت إلينا خدمة جليلة بفضل آليات مساعدة اللاجئين التي نشأت في ضوء الخبرة المتراكمة في فترة ما بعد الحرب. ولكنه مع ظهور أعداد متزايدة دوماً من الأشخاص المشردين داخلياً -- يتجاوز عددهم في الواقع عدد اللاجئين -- يلزم توضيح الصلاحيات المؤسسية. فهذه المشكلة قد عولجت بتناول كل مشكلة على حدة، ولكن الوقت قد حان الآن لاستحداث نهج واضح على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أجل حلها.

١٦١ - وأية استجابة متسقة حسنة التنسيق تستجيب بها منظومة الأمم المتحدة للطوارئ تستلزم تعاوناً وثيقاً فيما بين المؤسسات التنفيذية الرئيسية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، لتعمل معاً كفريق يكرس كل جهده لتحقيق هدف مشترك. وإنني أبذل قصارى جهدي لضمان تحقيق هذا التعاون والتآزر، على صعيد السياسة العامة وفي الميدان أيضاً. وهذا يستلزم تغييرات في الموقف ووجود نهج شامل عريض لا مجرد نهج مؤسسي، لطرق مشكلات التنسيق. ويسرني أن أقول إنه، حتى في هذه الفترة القصيرة، قد تحقق قدر كبير من التقدم. وتجلى هذا في العملية المشتركة بين الوكالات التي استحدثت مؤخراً بهدف الاضطلاع بتقييم الاحتياجات، وإعداد النداءات الموحدة، وتعبئة الموارد، وإجراء المتابعة.

١٦٢ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، أنشئ الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، لكي يستخدم في عمليات "الشروع" في مواجهة حالات الطوارئ. وسيتوقف نجاحه في نهاية المطاف على تعاون المنظمات التنفيذية والمجتمع الدولي. ولا بد للمنظمات التنفيذية أن تكفل سرعة إعادة توفير الأموال للصناديق التي سلفت أموالها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الموضوعية؛ هذا بينما ستكون استجابة المجتمع الدولي للنداءات الموحدة الداعية إلى تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ذات أهمية كبيرة للغاية.

١٦٣ - ويشكل التأهب للكوارث والتخفيف من حدتها هدفين رئيسيين من أهداف الأمم المتحدة. وهما يمثلان أيضاً محور تركيز العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وسيكون تعاون المنظمات الإنمائية وإسهامها أمرين حيويين لتنفيذ هذين الهدفين. والواقع أن تعزيز قدرة البلدان النامية على التأهب قد يكون من أهم عناصر الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية الكبرى.

١٦٤ - إن قدرة المنظومة على توفير المساعدة الفعالة في الوقت المناسب تتوقف بدرجة كبيرة على الموارد المتاحة لها. وقد أسعدني أن أرى المجتمع الدولي وهو يلبي النداء الموجه لطلب مساعدات قيمتها ٨٥٤ مليون دولار للبلدان المنكوبة بالجفاف في الجنوب الأفريقي، وذلك عندما تعهد بما يقارب ٦٠٠ مليون دولار في مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في حزيران/يونيه. بيد أنه، على نقيض ذلك، لا يزال معظم المنظمات التنفيذية يواجه صعوبات مالية خطيرة، نظرا للاستجابة بصورة أقل سخاء لنداءات طلب المساعدة. ومثال ذلك ندائي الموجه لطلب مساعدات إنسانية طارئة لأجل أفغانستان، حيث لم يعلن حتى الآن إلا عن تبرعات تقل عن ثلث المبلغ المطلوب، وقدره ١٨٠ مليون دولار. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى النظر مرة أخرى، بروح التضامن، في أمر هؤلاء التعساء وإلى مضاعفة التزاماته المالية لأجل البرامج الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

الشكل ٤

الشكل هـ

الشكل ٦

خامسا - الخاتمة : إقامة الديمقراطية، والتنمية

١٦٥ - إن التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة هو تحد شامل : أن تغدو في النهاية أداة جماعية فعالة للسلم والأمن العالميين، وأن تعزز قيام علاقات تتسم بالمسؤولية في مجتمع الدول، وأن تكفل احترام حقوق جميع الشعوب في تقرير المصير، وأن تحقق التعاون الدولي على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والبيئية والإنسانية.

١٦٦ - وقد عصفت موجة إقامة الديمقراطية، وهي موجة عارمة، بالنظام الدولي القديم. وكان التعطش إلى الديمقراطية سببا رئيسيا من أسباب التغيير، وسيظل قوة دافعة لإقامة عالم أفضل. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز، بتدابيرها لبناء السلم، عملية إقامة الديمقراطية في الحالات التي تتسم بوجود صراعات طويلة الأمد، سواء داخل الأمم أو فيما بينها.

١٦٧ - وإنني ملتزم، بوصفي أمينا عاما، باصلاح المنظمة لكفالة استخدام كل من أجهزتها لقدراته على أكمل وجه بالطريقة المتوازنة المتسقة المرتآة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد من الإسراع بخطى الإصلاح إذا أريد للأمم المتحدة أن تسبق تسارع التاريخ، الذي هو سمة هذا العصر. ولا بد من منح جميع أجهزة الأمم المتحدة دورها الكامل المناسب، ولا بد أيضا من قيامها بهذا الدور، وذلك لأجل الإبقاء على ثقة جميع الأمم والشعوب، ولكي تكون جديرة بهذه الثقة.

١٦٨ - وفي ذلك الصدد، فإن للأمم المتحدة أهمية خاصة لدى البلدان النامية. فهي ليست مجرد محفل تسمع فيه هذه البلدان أصواتها للعالم ؛ بل هي أيضا وسيلة لبناء توافق آراء يستهدف تأمين الدعائم الاقتصادية الاجتماعية التي تستند إليها الحرية السياسية. وتحمل الأمم المتحدة مسؤولية كبرى في أن ترصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تصبح مصادر للتوتر السياسي والعنف والقمع. فالفقر المدقع والحرمان الاقتصادي وإنكار الحقوق السياسية والعزل الاجتماعي عناصر لا تشجع على نمو الديمقراطية. ولا بد للأمم المتحدة أن تحث الجهود من أجل مشاركة عالمية تستهدف تعزيز إدماج البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي. والوكالات المالية والإنمائية الدولية هي أداة قوية لتحقيق رؤية إنمائية محورها الشعب، تتجاوز إحصائيات الأداء الاقتصادي في صفوف البلدان الصناعية والبلدان النامية. وليس تعزيز الاشتراك السياسي الشامل والانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي بهدفين بعيدي المنال ؛ وهما يشكلان أيضا أساسين من أسس التحرك السليم الفعال نحو الديمقراطية.

١٦٩ - وتعني الديمقراطية داخل أسرة الأمم تطبيق مبادئها في نطاق المنظمة العالمية نفسها. وإنني ملتزم بإجراء حوار واسع النطاق بين الدول الأعضاء والأميين العام. ويقتضي الحفاظ على سلطة الأمم المتحدة المعنوية تحقيق أكمل قدر من التشاور والاشتراك والإسهام من قبل جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في عمل الأمم المتحدة. وذلك بدوره يتطلب توفير المقدرة للناس في المجتمع المدني، وتوفير المساعدة، حيثما

لزمت، بدعم مجتمعات السكان الأصليين المحلية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين والقطاع الخاص.

١٧٠ - لقد أصبح، إذن، في متناول أيدينا الآن، في عام ١٩٩٢، إقامة عالم أفضل. ولقد حان الوقت للتحرك قدما، بإصرار ووعي، نحو تحقيق الإمكانية الهائلة التي تتمتع بها هذه المنظمة الفريدة ونحو بعث حياة جديدة في عالم الميثاق.